الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2024

المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن السابع عشر - قراءة في ظروفها ومحتواها -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطلبة:

-جمال مرهون

-حمزة رقدي

إشراف البرفيسور

عمر بوضربة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.راجعي عبد العزيز	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د عمر بوضربة	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د.عبد القادر خليفى	جامعة المسيلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 1444-1445هـ / 2023-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى "وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ"

نشكر الله أولا وأخيرًا سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد صل الله عليه وسلم

يسرنا أنّ نقدم شكرنا للأستاذ الفاضل الذي أشرف علي تأطير و إنجاز هذا البحث المتواضع الأستاذ الدكتور"بوضربة عمر"

فلك منا كل الثناءوالتقدير على جهودك الثمينة والقيّمة وعلى مساندتنا وإرشادنا بالنصح والتوجيه

كما نقدم شكرنا لجميع أساتذة قسم التاريخ وأعضاء لجنة المناقشةونوّجه شكرنا إلى كل من ساندنا بدعواته الصادقة وتمنيّاته المخلصة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي وأبي

ثم إلى إخواني (عثمان وشريف ومولود وإلى أخواتي (غنية،جميلة ، جهيدة ، كنزة، مروة وإلى أولادهم بهاء ورودينة وأبرار ومحمد وسديس وعبد الحي وزياد وجهينة

مرهون جمال

إهداء

إلى أمـــي و أبـــي

إلى زوجتي

وإلى ابنتي ميارواالى كل اخوتي واخواتي

والى روح جدتى لهلالي حدة وعمتي زينب

تغمدهما الله برحمته

حمزة رقدي

قائمة المختصرات:

تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
مر	مراجعة
دت	دون تاريخ
دط	دون طبعة
ج	الجزء
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ع	العدد
م	تاريخ ميلادي
هـ	تاريخ هجري
د ن	دار النشر
مج	مجلد
ش و ت	شركة الوطنية للتوزيع
ش و ك	شركة الوطنية للكتاب

مقدمة

التعريف بالموضوع

خلال العصر الحديث تمكنت الجزائر وخلال فترة وجيزة؛ من اكتساب مكانة دولية كبيرة في غرب البحر المتوسط، نتيجة للقوة العسكرية الضاربة لأسطولها البحري، وجرأة قادتها، وثروانها، ومناعتها الأسطورية، من هذه التوطئة ننطلق للحديث عن موضوعنا.

بلغت الجزائر أوج قوتها خلال القرن 17 والذي هو محل اهتمامنا، وقد شكل النشاط البحري للجزائر أهم العوامل التي أثرت على العلاقات بين الجزائر وأمم أوربا، حيث الاحتكاك المباشر بين قوتين الأولى تمثل رأس حربة العالم الإسلامي في مواجهة أوربا الصليبية والثانية إسبانيا وفرنسا وبقية دول أوربا.

كان لمدينة الجزائر ثقلها الدبلوماسي في غرب المتوسط، حتى أن ممثلي الدول الأوروبية كان المحظوظ فقط منهم من ينال شرف تعيينه لتمثيل بلاده في الجزائر. ونظرا لمكانة الجزائر توفر لديها علاقات مع أغلب الدول الأوربية، مع تسجيل أن العلاقات تخضع وتتغير حسب المصالح العليا للدول، أي خاضعة للمتغيرات والتقلبات السياسية.

ظهرت هيبة الدولة الجزائرية وسطوتها في غرب البحر المتوسط من خلال القرارات التي تتخذها الجزائر لصالحها، والمعاهدات التي كانت الجزائر طرفا فيها لكنها كانت توقعها من مركز القوة، وقد شكلت اتفاقيات الجزائر مع الدول الأوربية اهم مظاهر السيادة والاستقلالية. وانطلاقا من هذا؛ كان موضوع بحثنا تحت عنوان:«**المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن السابع عشر- قراءة في ظروفها ومحتواها**»

- **أسباب اختيار الموضوع** تنقسم الدوافع التي جعلتنا نقوم بهذه الدراسة إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

أ- الدوافع الذاتية:

ميولنا الشخصية لدراسة تاريخ الجزائر وأمجادها في العصر الحديث ورغبتنا في البحث والقراءة حول بداية فترة الدايات.

–الرغبة الملحة على معرفة نوع تلك العلاقات الجزائرية الأوربية خلال العصر الحديث ومعرفة المزيد عن محتوى المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال القرن17م

ب – الأسباب الموضوعية

– أهمية الموضوعة التاريخية وفي الوسط الأكاديمي العالمي.

– الرغبة في إثراء البحث التاريخي بمعلومات جديدة ،ومنفردة، ولو كانت بسيطة من أجل إثراء المكتبة التاريخية من خلال التطرق لأهم مضامين المعاهدات المبرمة بين الجزائر والدول الأوربية وانعكاسات ذلك على العلاقات بين الطرفين.

الإطار الزماني والمكاني:

وبالنسبة للإطار الزماني فإن فترة الدراسة تشمل القرن السابع عشر، أما المكاني هو الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط وغرب أوربا.

– **إشكالية الموضوع:**

مثلت المعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 17 تحولا في تاريخ العلاقات بين الطرفين فقد غيرتها من حالة التوتر والعداء الى حالة الاستقرار والسلم تارة حيث تنوعت مضامينها بين سياسية وتجارية وأمنية ووفقا لعنوان بحثنا طرحنا الاشكالية التالية:

– ما هي أهم المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال القرن 17م؟ وماهي أهم المسائل والقضايا التي تناولتها؟

وقد ألحقنا بتساؤلات فرعية تندرج تحت هذه الإشكالية نذكر منها:

- ❖ ماهي ظروف انضمام الجزائر الدولة العثمانية ؟
- ❖ ما مظاهر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الاوربية؟
- ❖ ما اهم المبادئ والخصائص التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الخارجية؟
- ❖ ماهي اهم العوامل التي أثرت في العلاقات الجزائرية الاوربية؟

- **منهج الدراسة**

خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بالمزاوجة بين المناهج نتيجة لتشابك الأحداث فاتبعنا المنهج التاريخي الوصفي في الحديث عن الأحداث مع وصفها وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، ووصف المناطق الجغرافية ووصف المعاهدات التي عقدت بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن 17م،كما اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي بتحليل مضامين المعاهدات من أجل ربط الأحداث بعضها ببعض للوصول تصور للوقائع محل الدراسة، كما لم نغفل استعمال المنهج المقارن عند ذكرنا للأحداث من زوايا وروايات مختلفة

- دراسة تركية بشيش حيث تطرقت الباحثة إلى موضوع المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال الفترة العثمانية وركزت على الجانب السياسي لكن لم تتطرق إلى محتواها وحيثياتها.

عرض المصادر والمراجع

أ) المصادر:

1- كتاب الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني لأحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، حيث استفدنا من هذا المصدر من خلال تناوله لقيمة الجزائر وأهميتها الدولية في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة العثمانية، حيث أثر بهذا الموضوع بحثنا في الدراسة.

2- كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة، حيث أثر هذا المصدر دراستنا في معرفة طبيعة النظام السياسي للجزائر خلال الفترة العثمانية وهو مصدر مهم جدا.

3- مذكرات خير الدين بربروس التي تناولت وصف دقيق لمسار الإخوة بربروس عند وصولهم شمال إفريقيا والأعمال التي قاموا بها .

ب- المراجع :

لقد تناولت العديد من الدراسات قضية العلاقات الجزائرية الأوربية ولكن بشكل منفرد وعلى شكل علاقة كل دولة أوربية بالجزائر، ومن بينها :نذكر:

- دراسة جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، حيث ركز الدكتور جمال قنان حول المعاهدات الجزائرية الأوربية وتناولها من جميع جوانبها
- دراسة عائشة غطاس: حيث تناولت الدكتورة عائشة غطاس موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية، كما تطرقت لموضع المعاهدات مع الجزائر.
- دراسة مولود قاسم نايت بلقاسم حيث تناول الدكتور مولود قاسم موضوع العلاقات الجزائرية الأوربية والمعاهدات في كتابه شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م.
- أبو القاسم سعد الله أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج4،حيث تناول فيه الدكتور سعدالله أيضا أهم المعاهدات وكذا وصف لنا وضع الجزائر الدولي خلال الفترة العثمانية فكان مفيدا لنا جدا.
- محمد خير فارس في كتابه تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، حيث تناول ظروف دخول الاخوة بربروس الى الجزائر والعمليات التي قاموا بها لتحرير الجزائر من الإسبان.

-خطة البحث

تناولنا في خطة هذه الدراسة البحثية المتواضع والمقسمة إلى ثلاث فصول ومقدمة وخاتمة.

فكان الفصل التمهيدي بعنوان الأوضاع العامة للجزائر في بداية التواجد العثماني، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، والمبحث الثاني: بعنوان أوضاع الجزائر أواخر القرن السادس عشر، والمبحث الثالث: بعنوان أوضاع أوروبا أواخر القرن السادس عشر

أما الفصل الاول فكان بعنوان; نظرة عامة حول العلاقات الجزائرية الأوربية خلال القرن 17م. حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مظاهر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية، والمبحث الثاني بعنوان: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية

للجزائر في العهد العثماني، والمبحث الثالث بعنوان: العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الاوروبية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال القرن 17م، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية، والمبحث الثاني بعنوان: المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الانجليزية، والمبحث الثالث بعنوان: المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الهولندية. كما ختمنا هذه الدراسة بخاتمة وقائمة مصادر ومراجع والملاحق.

الصعوبات والمعيقات التي اعترضت الدراسة

لكل بحث علمي تواجهه مجموعة من الصعوبات والمعيقات، ومن بين أهم المعيقات التي واجهتنا في دراستنا هي:

- ضيق الوقت الذي عقد الوضع حيث لم نتمكن من البحث بطريقة موسعة حول الموضوع
- قلة المادة العلمية حول الموضوع وإن وجدت فهي باللغة الأجنبية فقط
- قلة المادة العلمية التي تفصل في موضوع المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال القرن 17م.

الفصل التمهيدي

واقع العلاقات الجزائرية الأوروبية في نهاية القرن 16 م

- **تمهيد**
- **المبحث الاول: تعريف المعاهدات والاتفاقيات**
- **المبحث الثاني :التواجد العثماني في الجزائر**
- **المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية أواخر القرن 16م:**

تمهيد:

عرفت الجزائر مطلع القرن 16م تطورات عديدة وأحداث بارزة في تاريخها ويعد انضمامها للخلافة العثمانية أهم ما ميز تلك الأحداث فاستطاعت فرض مكانتها وهيمنتها الدولية في البحر الأبيض المتوسط بحكم موقعها الاستراتيجي المتميز وكان النشاط البحري محل اهتمام الحكام والسلاطين العثمانيين منذ انضمامها مما أعطاه قوة كبيرة وأصبح الركيزة الأساسية في رسم العلاقات مع الدول الأوروبية والاسلامية حيث اصبحت تمثل شوكة في وجه الغرب المسيحي وصار لها ثقلها الدبلوماسي في غرب المتوسط وهي الآمر والناهي فيه، وهذا ما جعل معظم الدول الأوروبية تبادر وتسارع لربط علاقات مع الجزائر، وكان القرن 17 م حافلا بالانتصارات البحرية الجزائرية مما زاد في رغبة الدول التقرب من الجزائر وكسب ودها من خلال ربط معاهدات واتفاقيات لضمان مصالحها وأمن سفنها في البحر المتوسط ، خاصة فرنسا وانجلترا وهولندا .

المبحث الاول: تعريف المعاهدات والاتفاقيات

عادة ما تتوج المعاهدة بفضل مهمات دبلوماسية ناجحة، وقد عرفت المهام الدبلوماسية منذ القدم بين الدول، ولم تكن بصيغتها الحالية من حيث السفارات الدائمة بل تقتصر على البعثات على مهام محددة واستثنائية.[1]وتعرف الدبلوماسية حسب معجم اكسفورد، بكونها فن التعامل أو مهارة التعامل بين الدول.[2]

تعريف المعاهدة: هي اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر باعتبارها إشارة الى شروط السلم والتجارة وكانت تسمى في القرون الوسطى (Tractatun)، وبالإنجليزية القديمة (TheTretrue)، وبالفرنسية (Lrautatur)، وبالاتينية(Trautatur).[3]

والمعاهدات لها عدة تسميات ومرادفات تؤدي إلى معنى واحد وتتضمن المعاهدة إنشاء حقوق والتزامات تقع على كل الأطراف المعاهدة ومن المصطلحات –المعاهدة نذكر المعاهدة التصريح الجماعي.[3]

2- الاتفاقيات: لها عدة معاني في مجالات متعددة ونقول أنها تسوية لقضايا تتعلق بها و يهمنا هنا أنه اتفاق بين الدول لتسوية قضايا تتعلق بها.

3- الهدنة: توقيف مؤقت أو تعليق للأعمال الحربية باتفاق جميع الأطراف.

4- أنواع لمعاهدات: تصنف المعاهدات إلى معاهدات ثنائية ومعاهدات جماعية أو متعددة الأطراف وتعقد بين الدول.

5- إجراءات إبرام المعاهدات: تمر بمراحل حتى تصبح معاهدة دولية ن فتبدأ بمرحلة المفاوضات والتحرير ثم التوقيع وتنتهي بالتصديق والتحفظ ثم مرحلة النشر.[4]

1-ينظر: أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004ص .17، ص 173.

2-محمد بدوي: **قاموس اكسفورد المحيط**، أكاديميا انترناشيونال، بيروت، 2003- Al-Muhit Oxford Stud Dictionary. ص296.

3-علي تابلت، **معاهدات الجزائر مع بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830م)**،ج1،دار تالة لنشر والتوزيع، الجزائر2014م ص14.

4-نفسه: ص11-17

المبحث الثاني :التواجد العثماني في الجزائر

- الجزائر أثناء بداية الفترة العثمانية

بعد موافقة السلطان سليم الأول على طلب سكان مدينة الجزائر بالانضمام إلى الدولة العثمانية أرسل فرمان* يوافق فيه على طلبهم ظهرت الجزائر العثمانية حيث لم يكن للعثمانيين خطة عامة واحدة لإدارة حكم البلاد التي دخلت في حكمهم بل تأثرت سياستهم الإدارية بصورة عامة بالأوضاع الداخلية التي كانت قائمة في كل البلاد حيث كان نظامهم قائم على وجود ممثل للسلطان أو نائبه وحامية تركية تكون محدودة العدد في الأحوال العادية، وكان دفع الضرائب وجبايتها هي المهمة الأساسية للباشا وللحامية وتبقى السلطة بعيدة عن الحياة العامة للبلاد المحكومة فلم تكن لها سياسة خاصة بالاقتصاد أو الحياة العلمية فكانوا متحكمين في الأمور السياسية فقط.[1] وبهذا أعطى الحكم العثماني للجزائر اسمها الجديد الذي بدأت تعرف به ورسموا لها حدودها السياسية التي لم تتغير منذ ذلك الوقت.[2]

لقد نجحت البعثة الجزائرية في تحقيق أهدافها إذ سارع السلطان سليم الأول في قبول طلب أعيان سام مدينة الجزائر وعلى رأسهم خير الدين، وكذلك قام بتنصيب خير الدين بيلرباي عليها أو قائدا عليها ممثلا لباب العالي في الجزائر. حيث رسمت حدود الجزائر بتعيين خير الدين، وبتالي عرفت الجزائر مرحلة جديدة، وهي مرحلة الجزار

---

*-فرمان:هو مرسوم سلطاني من الدولة العثمانية، للمزيد ينظر: خليل إيناجيك،**تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلىالانحدار**، تر: محمد الأرنئوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002م، ص337.

[1]- محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، دمشق، 1969م ص ص52-54.

[2]- المرجع نفسه، ص54.

العثمانية، ومن المتعارف عليه عند أغلب الباحثين أن الجزائر خلال الفترة العثمانية مرت بأربع مراحل –البيلر بايات، الباشوات، والأغوات ،ومرحلة الدايات–.[1]

– مرحلة البيلربايات:(1518م–1587م):

بقبول الخليفة سليم الأول طلب انضمام الجزائر للخلافة العثمانية يعتبر عام1519وهو التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر تحت الحكم العثماني بصفة رسمية. وكان أول من حمل هذا لقب بيلرباي هو خيرالدين بربروس والذيعين من قبل السلطان العثماني. وقد اشتهرت في هذه المرحلة عدة أسماء أمثال خير الدين، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس، وعلج علي ويعتبر هؤلاء الحكام من الرجال البارزين الذين أعادوا تنظيم البلاد، حيث امتد حكمهم إلى الحدود التونسية والمغربية، ليصل في عهد صالح رايس إلى الواحات الجزائرية الجنوبية ورقلة وتقرت في عام 1552مولهمالفضلفي تأسيس أول نواة للبحرية الجزائرية واسترجاع عدة مدن جزائرية من الإسبان، والتصدي للغارات الإسبانية وأشهرها، غارة ملك إسبانيا شارلكان عام 1541م[2]وقد ازدهرت الحياة الاقتصادية، خلال هذه الفترة، بفعل موارد العائدات البحرية، كما عرفت تطورا ملحوظا من الناحية العمرانية، وذلك بفعل التعاون بين رياس البحر والأهالي[3].كما كان للمهاجرين الأندلسيون مساهمة في ازدهارها من خلال نقل كل تجاربهم وخبراتهم في الجانب العمراني والثقافي والاقتصادي مما ساهم في تقوية اقتصادها.[4]

---

[1]– رابح بونار : المرجع السابق، ص355.

[2]– بلحميسي مولاي، غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر بين المصادر الإسلامية والمصادر الغربية، في **مجلة تاريخ وحضارة المغرب**، العدد 6 و 7، كلية الآداب، الجزائر، 1969.

[3]– عثمان بن حمدان خوجة : **كتاب (المرآة)**،تقديم وتعريب، محمد العربي الزبيري ،ط2، الشركة الوطنية لنشر والإشهار،الجزائر، 1982م،ص80.

[4]– جون ب وولف: **الجزائر وأوربا** ،تر وتعليق،أبو القاسم سعدالله،م و ك،الجزائر، 1986، ،ص57.

- مرحلة الباشاوات 1587م-1659م:

رأت السلطة العثمانية أن تلغي نظام البيلربايات، وتستبدله بنظام الباشاوية[1]، وأن ينحصر نفوذ الباشا على القطر الجزائري فقط، وبذلك تضمن ارتباط الجزائر بالباب العالي، كان الباشوات يعينون من قبل السلطان مباشرة من إستانبول لمدة ثلاث سنوات، ولهذا كانوا يعتبرون موظفين غرباء عن الجزائر وقد اقتصرت مهامهم على جمع المال، وذلك لقصر مدة حكمهم وعرفت البلاد في عهدهم عدة اضطرابات داخلية منها: احتدام الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، وتمرد قبائل قسنطينة وثورة الكراغلة لم يعد الباشوات يسيطرون على الوضع، لكنهم استمروا في حكم البلاد بمفردهم حتى عام 1659م، وهو العام الذي تضرر فيه الرياس من سلوك إبراهيم باشا المالي حيالهم، فزجوا به في السجن، وكان هذا الحادث في صالح الإنكشارية، الذين استغلوا فرصة شغر منصب الباشا ليعينوا فيه أحد جنودهم تحت اسم الأغا.[2]

-مرحلة الأغاوات1659م-1671م:

كان الآغوات ينتخبون من الفرقة الإنكشارية لمدة شهرين فقط، مما جعل معظم أفراد الإنكشارية يطمعون في الوصول إلى منصب الآغا[3] ورغم وجود الباشا، فإنه جرد من كل صلاحياته وقد تناوب على منصب الآغا أربعة آغاوات وكلهم اغتيلوا من قبل الجنود بسبب محاولة احتفاظهم بمنصب الآغا أكثر من المدة القانونية المحددة لهم، أو لعجزهم عن دفع رواتب الجنود وفي عهدهم شهدت الجزائر عدة اضطرابات داخلية، فاشتد الصراع

[1]- باشا : كلمة باشا في الأصل قدم الملك أو شاه ثم صار معناها مستخدما واستعملت كلقب لحكام الولايات، وأخيرا اصبحت اعلى لقب تشريفي للدولة ، للمزيد: ينظر سهيل صبام، المرجع السابق، ص 52.

[2] -أرزقي شويتام: طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519-1830)، **مجلة التاريخ المتوسطي**، المجلد 04 العدد 01 ، شهر جوان .2022، ص 21.

[3] -آغا : مصلح من أصل فارسي، ويعني السيد واستعمله الاتراك لدلالات كثيرة وتطلق على الضباط الاميين مثل الانكشاريين، كما حملت لقب حاكم في الجزائر، للمزيد ينظر، سهيل صبام، المرجع السابق، ص 16.

بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، كما تعرضت البلاد إلى عدة مخاطر خاصة الحملات العسكرية والغارات الأوروبية على الجزائر.[1]

وقد استاءت طائفة الرياس من هذا الوضع وحملت علي آغا مسؤولية الأضرار التي ألحقت بالموانئ والسفن الجزائرية، ولهذه الأسباب تم اغتياله في عام 1671م. وعين الانكساريون خلال ثلاثة أيام مجموعة من الأغوات، ولكنهم رفضوا كلهم تولي منصب الآغا الخطير. وفي تلك الآونة استغلت طائفة الرياس الفوضى التي سادت البلاد لتعين أحد الرياس حاكما للجزائر تحت اسم الداي.[2]

- مرحلة الدايات (1671م-1830م)

وفي تلك الآونة استغلت طائفة الرياس الفوضى التي سادت البلاد لتعين أحد الرياس حاكما للجزائر تحت اسم الداي وكان الدايات الأربعة الأوائل من رجال البحر، وفي عهدهم تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة غارات فرنسية ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية الجزائرية، مما أدى إلى ضعف مركز طائفة الرياس وكان هذا الوضع في صالح الانكشارية الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم ومنذ عام 1689م، أصبح الدايات ينتخبون من الانكشارية لمدى الحياة.[3]

وكان منصب الداي تتولاه في الغالب إحدى الشخصيات البارزة في الدولة، وهي الخزناجي والآغا وخوجة الخيل، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ،ثابتة إذ كان بإمكان أي فرد أن يصل إلى منصب الداي، وكانت هذه الحالة تحدث في وقت الاضطراب. تمكن الداي مع مرور الوقت، أن يجمع بين منصب الداي والباشا، وذلك عندما رفض الداي علي عام 1711م استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان، ومنذ ذلك الحين لم يعد الداي تابعا للسلطان العثماني، ولا مقيدا بقراراته كما كان الشأن في العهود الأولى، بل أصبح حليفا له

[1] – أرزقي شويتام،المرجع السابق ،ص 22.

[2] –فارس محمد خير: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مطابع الف باء، دمشق (1969) ، ص69.

[3] –فارس محمد خير: **مرجع سابق** ، ص71.

ويتبادل معه الهدايا في المناسبات إلا أن علاقة الديات بالدولة العثمانية قد تغيرت في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إذ ظهر نوع من التقارب بين البلدين نتيجة تحالف الدول الأوربية ضد الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر.[1]ورغم هذه الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه في منصب الداي بصفة رسمية، لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان أو المرسوم والقفطان والسيف من السلطان .[2]

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية أواخر القرن 16م:

بعد دخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية سنة 1519 م ، أصبحت قوة بحرية لها وزنها الدولي مما خلق توازن بين ضفتي البحر الابيض المتوسط وأصبحت السواحل الجزائرية مركزا لانطلاق العمليات الجهادية[3] ، وصنعت عصرها الذهبي من خلال بحريتها التي جعلت الجزائر سيدت البحار[4] ، كما شهدت الضفة الأخرى المسيحية تحولات في الانظمة السياسية وظهور تحالفات سياسية ودينية وخذا أدى الى ظهور صراع بين الشرق الاسلامي والغرب المسيحي وباعتبار الجزائر منضوية تحت لواء الدولة العثمانية فإن علاقاتها مع الدول الأوروبية كانت حسب علاقة الباب العالي معها فهي تعادي من عاداها وتسالم من كان في حالة سلم معها الا أن علاقة الجزائر مع الدول الاوروبية لم تكن مستقرة وكانت عدائية في غالب الاحيان بسبب الهجمات المسيحية المتكررة على السواحل الجزائرية وقد كانت الدولة العثمانية تفضل عقد الهدنة ومنح الامتيازات على إبرام المعاهدات ، كما كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين الدول الأوروبية

---

[1] –أرزقي شويتام: طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519–1830م**مجلة التاريخ المتوسطي**. المجلد 04 العدد 01 شهر جوان .2022،

[2] –وليام شالر: **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824**، تعريب وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 42 .

[3] –نصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط2، دار البصائر، الجزائر ، 2008، ص192.

[4] –المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الاساطير والواقع، دار القصبة ، الجزائر، 2009، ص10.

من جهة واحدة ، حيث كانت لا ترسل سفراء الى هذه الدول[1]، لأنها كانت تمنح هذه الامتيازات من باب العطف، فالدور الذي تلعبه العلاقات السياسية مهم جدا ، حيث تطورت العلاقات ولعبت دورا هاما خاصة التجارية والعسكرية منها وكان أسلوب طرح الامتيازات فرضه ذلك الواقع المعقد والحروب الدائمة[2] ، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي ارتبطت معها العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والتجارية في النصف الثاني من القرن 16م، نتيجة التقارب الكبير العثماني الفرنسي، وكانت تسعى هذه الاخيرة لربط علاقات مع الجزائر بالتودد لدى الباب العالي ، وقد تجسدت مظاهر هذه العلاقات التاريخية في اول زيارة لرئيس دولة الجزائر خير الدين الى مرسيليا عام 1534م على رأس وفد هام من بحارته ، حيث استقبل استقبالا فاخرا وبحفاوة بالغة وأغدقت عليه الهدايا ، وهذا بعدما استنجد به ملك فرنسا فرنسوا الاول ضد الامبراطور الالماني وملك اسبانيا وهولندا وامريكا اللاتينية وغيرها بالإضافة الى شارلوكان وملك انجلترا هنري الثامن اللذان كانا يهددان فرنسا[3] .

وبعث بعدها ملك فرنسا سكرتيره جان دي لا فوري الى الجزائر كممثل له، للتفاوض من أجل إقامة علاقات دبلوماسية والحصول على امتيازات أخرى، وكانت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية ترتكز على الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية التي نصت على السماح للأوروبيين بالدخول للأراضي العثمانية والاستقرار في أي جزء من أجزائها دون أي ضغط أو إكراه[4] ، وإنشاء قنصليات في كامل الاراضي التابعة لها، والجزائر كانت من ضمنها وفي عام 1551 و 1553 م حل مبعوثين فرنسيين من اجل

[1] – إدريس الناصر رائيسي: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 16 م ، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007، ص257.

[2] – فريد بيك المحامي: تاريخ الدولة العلية، تح: إحسان عباس، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 514.

[3] – مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1986م، ص ص 12-13.

[4] – إدريس الناصر رائيسي: مرجع سابق، ص 268.

منحهم الموافقة في تعيين قنصل بالجزائر لكنهم لم ينجحوا، لأن هدف فرنسا كان حماية مصالحها وليكونوا عينا لها لما يفرغه البحارة الجزائريون من غنائم[1].

كما رفض التمثيل القنصلي الفرنسي بالجزائر من طرف حسن باشا كون هذا المنصب كغيره من المناصب يباع ويشترى وهو وظيفة تجارية بالدرجة الأولى والقنصل دائما يراعي مصلحته[2]، كما أن فرنسا أصدرت فرمان بتعيين قنصل لها بالجزائر عام 1578 م ،لكن الجزائر رفضت استقباله، وعام 1580 م نزل القنصل الفرنسي سورون واستقبله الداي جعفر باشا بالعاصمة واستمر بذلك التمثيل القنصلي الفرنسي الى غاية حادثة المروحة[3].

- **أهم المعاهدات الجزائرية الاوروبية في القرن 16 م**

كانت هذه المعاهدات في البداية عبارة عن اتفاقيات أو امتيازات ذات صبغة تجارية أساسا، لكنها حملت في بعض جوانبها أبعادا سياسية وعسكرية ، بالإضافة الى الجانب التجاري الذي طغى على معظمها، وكانت معظمها مبعوث السلطان العثماني ومنها :

1-معاهدة 1535 م : وهي معاهدة امتيازات بين الجزائر وفرنسا ومبعوث السلطان العثماني عام 1535 م[4]، وقعت بين خير الدين وملك فرنسا فرنسوا الأول، وكانت اول معاهدة وضمت 16 بندا .

2-معاهدة 1547 م: وتعود أسباب توقيعها الى وفاة خير الدين بربروس [5]، وعقدت بين الجزائر وألمانيا والدولة العثمانية .

---

[1] – جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر ، 1994، ص 219.

[2] – جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830 م)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 52.

[3] – صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال ،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005، ص 176.، تعريب وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 42 .

[4] – إدريس الناصر رائيسي: المرجع السابق، ص 297.

[5] – المرجع نفسه، ص ص 308-309.

3-معاهدة 1553 م: عقدت بين الجزائر وفرنسا ومبعوث السلطان العثماني، وقد أبرم جميع ذلك واتفق عليه بالقسطنطينية في أول فبراير 1553م [1].

4-معاهدة 1569 م: وعقدت مع فرنسا والدولة العثمانية ، وقد نصت على تجديد امتيازات السابقة واضافة امتيازات أخرى[2].

5-**معاهدة 1580 م:** عقدت بين الجزائر والدولة العثمانية وانجلترا وهذا لوجود بند في معاهدة 1535 م يسمح بدخول انجلترا الى التحالف الفرنسي العثماني تحت الراية الفرنسية[3]

[1] – فريد بيك المحامي: المصدر السابق، ص104.

[2] – إدريس الناصري رائيسي: المرجع السابق، ص315.

[3] –المرجع نفسه، ص 319.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول العلاقات الجزائرية الاوروبية خلال القرن 17 م

المبحث الأول :مظاهر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية.

المبحث الثاني: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية للجزائر في العهد العثماني

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الاوروبية.

المبحث الأول: مظاهر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية

تمهيد

استطاعت الجزائر انشاء قوة عسكرية بحرية بعد انضمامها للدولة العثمانية فرضت بها مكانتها الدولية وأرضخت كبار دول العالم المسيحي لسيطرتها فكانت معها في حالة سلم تارة وفي حالة توتر وحرب تارة أخرى ولكن هذا لم يمنع من وجود علاقات تطورت في مظاهر سلمية تعاونية في بعض الأحيان [1] وكانت القوة البحرية الجزائرية في اوج قوتها في القرن 17م ، وهذا ما أدى الى وجود تقارب كبير بين الجزائر والدول الأوروبية بسبب عجز هذه الدول على مواجهة الجزائر وأسطولها البحري[2] ،ومن بين مظاهر العلاقات الدبلوماسية[3] بين الجزائر والدول الأوروبية نذكر :

1-التمثيل القنصلي:

فرضت الجزائر سيادتها ومكانتها الدولية بفضل قوتها البحرية وحنكتها الدبلوماسية في التعامل مع القضايا والتي جعلت الدول الاوروبية تتعامل معها ككيان سياسي مستقل مما أرغمها على إرسال دبلوماسيين لحماية مصالحها وتمثيلها في الإيالة [4] وكانت منافسة

---

[1]- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830م، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 25.

[2]- محمد أمين عطلي، سعيود ابراهيم: دور البحرية في العاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م من خلال المعاهدات والمراسلات، دراسة تحليلية أرشيفية، مجلة دراسات تاريخية ، م 10، ع 2، جامعة الجزائر2، الجزائر ، 2022، ص 316.

[3]- الدبلوماسية: مصلح الدبلوماسية مقتبس من ديبلوم وهي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة شهادة على صحة تكليفه بها في حضى بثقة المبعوث إليه وتوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب، للمزيد ينظر: صالح بلقبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى ، منشوراتANOP ، الجزائر، دت ، ص 10.

[4]- عبد القادر صحراوي، عائشة جميلة: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، 15-16 مارس 2017، ص ص 492-493.

ادة بين الدول الاوروبية في تعيين قنصل لها في الجزائر[1] وكان المبعوث الاوروبي في الجزائر يعرف بالقنصل[2] أو السفير[3] وكان يمثل دولته ويتفاوض في مختلف المسائل التي تربطها مع الجزائر للحفاظ على مصالحها وأمن سفنها ورعاياها ومسألة تحرير الأسرى واعتمد التمثيل القنصلي بشكل كبير في القرن 17 م ، لضعف سياسات الدول الأوروبية وعجزها على مواجهة البحرية الجزائرية وكانت الجزائر ترسل مبعوثين الى البلدان التي ترغب في التواصل معها في مهام مضبوطة ومحددة وكانوا يعرفون باسم السفراء [4] وكان القنصل يمثل وجه بلاده وكانوا يتسببون في كثير من الاحيان في وقوع أزمات لخروجهم عن طابع مهامهم (التجسس) وأصبحوا يهتمون بجمع المال ومحاولة البقاء في المنصب لمدة أطول وهؤلاء القناصلة يتمتعون بالعديد من الحقوق والامتيازات والحصانة الدبلوماسية التي تقرها المعاهدات[5] كما ارتبط وجود القناصل بالامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأوروبيين والسماح لهم بالاستقرار والمتاجرة البحرية وأجازت لهم الاشراف على مواطنيهم وحل النزاعات التي تنجم بينهم[6]

---

[1]– محمد الصالح طيباوي، علاقات الجزائر مع فرنسا واسبانيا في عهد الداي محمد عثمان باشا ، 1766–1791م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية ، الجزائر، 2014/2013م، ص 70.

[2]– القنصل: هو موظف تعينه إحدى الدول في البلاد الاجنبية لا سيما في الثغور لحماية رعياها المقيمين والعابرين للمزيد: ينظر: عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15– و18م ، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص 306.

[3]– السفير: تعني الرسول المصلح بين القوم وجمعها سفراء، ويقال السفر بينهم سفر، سفراً وسفارةً أي أصلح وهناك نوعان من السفراء صنف تكون اقامته طويلة في البلدان التي يعينون فيهم والصنف الآخر يكلفون بمهمة محددة ، للمزيد ينظر: عبد المجيد القدوري، المرجع نفسه، ص 306–307.

[4]– علي تابليت: العلاقات الجزائرية الامريكية (1776–1830م) أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006–2007م ، ص 95.

[5]– وليام شارل: مذكرات وليام شارل ، قنصل امريكا في الجزائر (1816–1824 م)، ت ع ، ت ق، اسماعيل العربي، ش و ن ت، أحمد زبانة ، الجزائر، 1982م ، ص 64.

[6]– خديجة حالة : الجاليات الاوروبية في الجزائر ابان العهد العثماني (1700–1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2012–2013، ص 20.

وكان أول قنصل اوروبي بالجزائر هو قنصل فرنسا أم بارثول من مرسيليا في سنة 1564م [1]

2-توقيع المعاهدات والاتفاقيات:

مثلت المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الاوروبية مظهرا من مظاهر الدبلوماسية الجزائرية وكانت التحرشات والهجمات الاوروبية الصليبية متواصلة على الجزائر خاصة في القرن 17 م واستمرت الجزائر في صد تلك الهجمات ومواجهة تلك التحديات[2]

ولما أدركت الدول الأوروبية قوة الجزائر التي اصبحت تمثل خطرا كبيرا وتهديدا لمصالحها انتهجت أسلوب الحوار والسلم ولجأت الى ربط معاهدات واتفاقيات عن طريق قناصلتها ضمانا لأمن سفنها وتجارتها ورعاياها في البحر المتوسط وكان تعامل الجزائر مع هذه الدول على مبدأ المساواة في الالتزامات والامتيازات، وكذا بالنسبة للقضاء القنصلي وصلاحياتها وغيرها من المسائل [3] ، كما سارت على مبدأ التعاقد المباشر مع كل دولة تريد إقامة علاقات معها [4]، ومبدأ كل دولة تعتبر محاربة وعدوة حتى تعقد معاهدة صلح معها وميزت المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول الوضوح وحب التسامح الديني ونسيان الماضي والاهتمام بالحاضر لكن أغلب الدول كانت تنقض هذه المعاهدات حين شعورها بالقوة وتعلن نقضها بالهجمات أو سحب قناصلتها ومن أهم الدول التي عقدت معها الجزائر معاهدات بشكل كبير هي فرنسا، حيث بلغت حوالي 57 معاهدة أغلبها تجارية وسلمية [5] ، كما عقدت مع انجلترا حوالي 18 معاهدة واتفاقية ومع دويلات إيطاليا وهولندا والبرتغال وآخرها امريكا .

---

[1]- ممحمد صالح طيباوي، المرجع السابق، ص 71.

[2]- يحي بوعزيز: العلاقات ، المرجع السابق، ص14.

[3]- جمال قنان : قضايا ونصوص، المرجع السابق ، ص 54.

[4]- نفسه، ص 52.

[5]- يحي بوعزيز: الموجز ، ج2، ص 115.

3-استقبال الوفود والمبعوثين :

تنوعت العلاقات الجزائرية خلال الفترة العثمانية مع الدول الاوروبية وميزت هذه العلاقات التوتر والحرب تارة والسلم والتعايش تارة أخرى ، وكان قرار الجزائر هو الفاصل في الحرب والسلم بفضل قوة أسطولها الذي جعلها تملي شروطها ، ونظرا لمصالح الدول الاوروبية في حوض البحر المتوسط باعتباره منطقة عبور تجارية ومن منطلق كل دولة لا تعقد صلحا مع الجزائر فهي دولة معادية وفي حالة حرب معها ، أرغمت هذه الدول على التقرب من الجزائر وكسب ودها لضمان مصالحها وذلك من خلال ارسال مبعوثين ووفود للتفاوض في الكثير من القضايا العالقة بين الطرفين ، أهمها افتداء الأسرى والسعي لعقد معاهدات واتفاقيات سلام ، وقد اتبعت الجزائر هذا التقليد طيلة ثلاث قرون السابقة حتى الاحتلال الفرنسي[1]

4-تبادل الهدايا ودفع الاتاوات

مكنت قوة الجزائر خلال الفترة العثمانية من فرض سيادتها ومكانتها مع الدول الأوروبية وهذا ما أجبرها على دفع الاتاوات والهدايا القنصلية للسماح لها بحرية التجارة والملاحة في البحر المتوسط وكانت الهدايا وسيلة هامة في الربط بين الدول الاوروبية والجزائر[2]

وكانت تمنح تخفيضات على الرسوم الجمركية[3] للتجار الأوروبيين ، كما تنوعت الهدايا المقدمة للمسؤولين والموظفين وكانت قيمة الاتاوات والهدايا حسب المصلحة، كما

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص283

[2]- حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، مج 22، ع 2، سيدي بلعباس، الجزائر، 2007، ص 280.

[3]- معطالله المختار: العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780-1830 م) ، رسالة ماجستير تخصص مشروع الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرن 19 م، جامعة جيلالي بيابس، الجزائر، 2014-2015، ص ص 141-142.

كانت الظروف السائدة في تلك الفترة هي من تحدد مبلغ الاتاوة وطبيعة الهدية المقدمة ، وكانت الهدايا من الطرق التي يستخدمها القناصل للتقرب من الدايات وتحقيق مصالحهم[1]، وكانت تقدم الهدايا عند مبايعة الداي وفي الاعياد الدينية وعند تعيين قنصل جديد [2]، وعند قدوم قنصل جديد يقوم بتقديم هدايا الى الداي وكبار الضباط في الإيالة[3]، كما كانت الجزائر تقدم هدايا في بعض الحالات ، وكان هناك نوعين من الهدايا، هدايا قنصلية وهدايا تدفع إلزامية على الرسوم الجمركية وقد حاولت الدول الاوروبية في العديد من المرات عدم دفع هذه الهدايا والاتاوات واعتبارها تعسفا واجحافا في حقها وتقوم بشن غارات على الجزائر لكنها تفشل وتبادر من جديد بتقديم الهدايا والاتاوات لتوقيع صلح جديد مع الجزائر [4].

5-التبادل التجاري:

عرفت الحركة التجارية في الجزائر بداية الفترة العثمانية ازدهارا كبيرا وتنوعا في المنتوجات لحكم الموقع الجغرافي وأراضيها الخصبة وبفضل خبرة المهاجرين الأندلسيين الذين نقلوا تجاربهم في مجال التجارة ، وأصبحت التجارة تمثل مصدر هام للثروة ومورد للخزينة العمومية لما تدره من عائدات وهذا ما مكن الجزائر من تشكيل علاقات تجارية مع بلدان المغرب الاسلامي والاقطار العثمانية للمشرق بالإضافة الى الدول الأوروبية التي سعت جاهدة لتطوير وربط علاقاتها التجارية مع الجزائر [5].

---

[1]- معطالله المختار: المرجع السابق، ص 144.

[2]- المرجع نفسه، ص142.

[3]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 65.

[4]- معطالله المختار: المرجع السابق، ص 143-144.

[5]- نصيرة نواصر: لمحات عن الوضع التجاري في إيالة الجزائر اواخر العهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية ، مج 6، عدد 2، ديسمبر 2017، ص 499.

وقد كانت تتم عملية المبادلات التجارية في العديد من الموانئ مثل عنابة والقالة وجيجل والقل وكانت تشرف على هذه العملية العديد من الشركات الأجنبية التي نالت امتيازات بموجب معاهدات تجارية أهمها الشركة الملكية الافريقية[1] وشركة بكري وبوشناق اليهودي وكانت المبادلات التجارية تقوم على نقل البضائع عبر السفن الاوروبية أو استقبالها[2]، وكانت الجزائر تصدر العديد من المنتوجات الزراعية خاصة الحبوب، والشموع، والجلود، والزيوت، والخضر[3] وتستورد من أوروبا تجهيزات تتعلق بالجيش والبحرية وبارود المدافع والأسلحة النارية وخشب البناء الموجه للبحرية والأغطية والاقمشة[4] وبالرغم من العداء والتوتر الذي كان يسود بين الطرفين إلا أن المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية أخذت النسبة الكبيرة من التجارة الخارجية الكلية[5]، وكانت هذه الدول توقع معاهدات تجارية تحدد فيها المدة ونوع التجارة ، ومن أهم الدول الأوروبية التي كانت تتعامل معها الجزائر في مبادلاتها التجارية هي فرنسا بالدرجة الأولى والتي كانت تحتكر وتسيطر على معظم الموانئ والتجارات .

[1]– الشركة الملكية الإفريقية: انشأت في 22 فيفري 1741 يمثلها وكيل تجاري في عنابة وتعتبر من الشركات الكبرى التي حققت أرباحا طائلة خلال عملها بالجزائر والشمال الافريقي، للمزيد ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 195.

[2]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 65.

[3]– صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830 م) د.ط، دار الهومة ، بوزريعة ، الجزائر، 2012م ، ص 342.

[4]– رضوان شافو، عمر المقدم: نظرة حول الانشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة فيس للدراسات الانسانية والاجتماعية، م ج 1ع1 ، الجزائر ،جوان 2017، ص75.

[5]– نصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر خلال العهد العثماني 1792–1830م ، ط3 ، دار البصائر للنشر والتوزيع، وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2012، ص 38.

المبحث الثاني: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية للجزائر في العهد العثماني:

تعتبر فترة نهاية القرن 15م، ومطلع القرن 16م، مرحلة مهمة بالنسبة لمنطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، بفعل التحولات والتغيرات التي عرفتها المنطقة، ميزها التغير في موازين القوى، مما انعكس على العلاقات بين الضفتين، طبعه زيادة التكالب الاسباني البرتغالي على المنطقة مستهدفين موانئ المغرب العربي وسواحله، مستغلين حالة الضعف الذي كانت تمر به المنطقة، إضافة للصراعات والانقسامات بين التي عرفتها دول وإمارات المغرب العربي.[1]

وقد فرض التواجد العثماني في الجزائر واقعا جديدا في بداية القرن 16م، ميزه الاندفاع الكبير للبحرية الاسلامية لرد الخطر الصليبي، مما حول هذا الصراع إلى حلبة صراع واسع بين البحرية الاسلامية بقيادة الدولة العثمانية التي كانت أقوى جهة تمثل الإسلام آنذاك وإسبانيا والتي كانت تمثل العالم المسيحي مع حلفائها الأوربيين.[2]

وبفضل الدعم العثماني إضافة لعوامل ذاتية استطاعت الجزائر من ان تفرض نفسها في غرب المتوسط وأصبحت من أهم القوى البحرية في المتوسط وبلغت ذروة مجدها خلال القرن 17م والذي هو محل دراستنا، إذ توجهت الجزائر إلى الاستقلال بقرار ، إذ تبنت السلطات الجزائرية موقفا مرنا في مظهره ولكنه ثابت في أسسه، والمتمثل في الإبقاء على أواصر العلاقات الخاصة مع الخلافة، في إطار الأخوة الاسلامية مع المحافظة على استقلالية قرارها من جهة حيث كانت تشرف على إدارة شؤونها دون الرجوع إلى الباب العالي خاصة في ما يتعلق بعلاقاتها مع الدول الأوربية.[3]

---

[1]–بليل رحمونة: **القناصل والقنصليات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة العثمانية(1518م–1830م)**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس،2010–2011م،ص2.

[2]– إسماعيل زوليخة علواش: **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال** ،ط1، دزاير أنفوا،الجزائر 2013م،ص45.

[3]–جمال قنان: نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1830– 1500م ، **مجلة المصادر** العدد 18 .

ولدراسة موضوع المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن17م، ولفهم الأسس المرجعية التي كانت تعتمد عليها الجزائر في سياستها الخارجية، نذكر أهم المبادئ التي استرشدت بها دبلوماسيتها في تعاملها مع الدول الأوربية وهي:

- التعاقد المتكافئ مع أي طرف كان، فلم تقم بإبرام اتفاق في حالة ضعف أو استجداء.
- الوفاء بالعهد والتقيد بالالتزام حتى عندما يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها.
- كون حالة السلم هي الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية والحرب هي حالة استثنائية.
- المساواة في التعامل مع جميع الدول على حد سواء.
- التسامح الديني وحماية وتأمين مصالح الجانب المقيم على أرضها.[1]
- كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع الجزائر
- عدم الربط والخلط بين العلاقات السياسية والنشاط التجاري.
- السيادة الوطنية وحرمتها.
- الحياد في الصراع الاوروبي وعدم الانحياز لأي طرف.
- مراعاة مقاييس وشروط تعيين القناصل لاعتماداتهم في البلاد، ويجب أن يكونوا خاليين من أي دوافع شخصية أثناء أداء واجباتهم كموظفين ومساعدين للدولة[2]
- كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري في المتوسط لا يمكن قبولها.[3]

وقد تبلورت المصالح العليا للدولة الجزائرية في القرن 17م وفق محاور وخصائص انتهجتها في سياستها الخارجية خلال الفترة العثمانية وهي:

---

[1]– جمال قنان:نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1830– 1500م، **مجلة المصادر** العدد 18 .

[2]– جمال قنان، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص 255.

[3]– أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 283

- استقلالية القرار الجزائري استقلالا تاما عن الوصاية العثمانية حيث كانت الجزائر تعلن الحرب وتعقد السلم وتجري المفاوضات وتمضي المعاهدات باسمها فقط وبعنوان جمهورية الجزائر أو مملكة الجزائر حينا أخر.[1]
- للدولة الجزائرية الحق برفض أي تعاقد تبرمه الدولة العثمانية مع طراف أوربي
- عدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أي دولة، لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمن بها مصالحها المشروعة
- العمل على التفوق البحري لأن بقاء الإيالة مرهون بقوة ونشاط الأسطول.
- متابعة الجهد من أجل تحرير كل الثغور ومنها وهران و المرسى الكبير.[2]
- مراعاة حرية التعاقد وعدم التعاقد وعدم الالتزام بما توقعه الخلافة العثمانية من معاهدات ، ولم ترد أي إشارة لتبعية الجزائر للخلافة العثمانية. [3]

- الاستعداد لمجابهة أي خطر يستهدف النيل من حرمة التراب الوطني.
- متابعة الجهاد البحري من أجل تحرير وهران والمرسى الكبير بإرسال حملات برية متتالية، ضد هذين المركزين، بواسطة متابعة الحرب البحرية الدائرة، ضد إسبانيا، وضد توابعها من الإمارات الإيطالية وفرسان مالطا.[4]
- عدم التنازل عن حقوق السيادة وتمسك بمبدأ احترام شخصية الدولة في كل الظروف.
- أن كل دولة تعتبر دولة في حالة حرب مع الجزائر ما لم تعقد معاهدة سلام وصداقة
- أن كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري لا يتم قبولها والمصادقة عليها
- مبدأ نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية وعدم الرضوخ للقوة مهما كلف ذلك إصرار الجزائر على وضوح معاهداتها مع الدول الأوربية.[1]

---

[1]–مولود قاسم نايت بلقاسم شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج1، ص81.

[2]– جمال قنان:**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994ص 39.

[3]– جمال قنان:المرجع السابق، ص 39.

[4]–عائشة غطاس وآخرون ، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، أول نوفمبر 1954 م، الجزائر ، 2007، ص57.

- اعتبار كل دولة اسلامية بشكل عام ودول المغرب بشكل خاص، دولا في حالة سلم، وأن التعايش هي الوضعية العادية وحالة الحرب هي حالة استثناء لذا كانت المعاهدات بفترة زمنية.
- عدم مساعدة الجزائر لأي طرف يكون في حالة حرب مع دولة تم التعاقد معها حتى ولو كان هذا الطرف قريب جدا[2]
- مراعاة حرية التعاقد، وعدم التعاقد، وعدم الالتزام بما توقعه الخلافة العثمانية من معاهدات، ولم ترد أي إشارة لتبعية الجزائر للخلافة العثمانية.[3]
- تبني مبدأ الحياد في الصراعات الدولية خاصة الأوربية
- اعتماد مبدأ وحدة المغرب الغربي ،واحترام الجوار ،والدفاع المشترك ،إذا لزم الأمر.[4]
- الوفاء والالتزام بنص الاتفاقيات ،مهما تغيرت الظروف[5]، خاصة ما تعلق منه بأمر السفن وشروط رصوها بالموانئ.[6]
- إصرار الجزائر على وضوح صور التعاقد وعدم التفسير المتعدد للاتفاقيات والمعاهدات خاصة تلك المتعلقة بالرعايا الجزائريون.[7]
- عدم مساعدة الجزائر لأي طرف يكون في حالة حرب مع دولة تم التعاقد معها حتى ولوكان هذا الطرف قريب جدا.[8]

---

[1]–جمل قنان ،المرجع السابق،ص39.

[2]– مراد بوعباشي: مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني، مجلة الباحث، ع 16، المدرسة العليا للأساتذة ، الجزائر، دت ، د ن ، ص8.

[3]–المرجع نفسه ،ص39–40

[4]–جمال قنان، المرجع السابق،ص40

[5]– محمد أمين عطلي، المرجع السابق، ص120.

[6]–المرجع نفسه، 120

[7]– جمال قنان ،المرجع السابق، ص41

[8]– مرا د بوعباشي، المرجع السابق، ص08.

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوربية خلال القرن 17م:

عرفت العلاقات الجزائرية الأوربية تطورا متزايد خلال الفترة ما بين القرن 17م، والنصف الأول من القرن 19م،حيث شكلت الجزائر محور هذه العلاقات ،وأخذت هذه العلاقات تتغير أبعادها ،وفق توازنات القوى ،وكذلك قدرة الجزائر على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية ،حيث عملت بعض العوامل والتي أثرت على مسار العلاقات بين الطرفين ،والتي نذكر منها[1] :

❖ أولا: التمثيل الدبلوماسي القنصلي بين الجزائر و الدول الأوربية:

كان التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر خلال الفترة العثمانية له تأثير كبير ودور رئيسي في استقرار العلاقات بين الجزائر والدول الأوربية فكان القنصل بمثابة وزير الخارجية خلال هذه الفترة ، وكان القنصل وجه بلاده في البلاد التي يمثل فيها دولته، فكثيرا ما كانت الدول الأوربية تسعى إلى ربط علاقات دبلوماسية مع الجزائر ،وتتقرب منها ،وكان هذا العامل أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين الجزائر والدول الأوربية ، حيث نجد أن القناصل كثيرا ما يعمدون إلى تقديم الهدايا، من أجل الدفاع عن مصالح بلادهم في المنطقة وكسب ود الحكام الجزائريون خلال الفترة الحديثة، وكما كان لمهم أثر سلبي على العلاقات بين الطرفين من خلال التمثيل السيئ للدول الأوربية مما يؤثر في تعكير مسار العلاقات بين الطرفين ،مثل بعض القناصل وعلى سبيل المثال نجد قضية القنصل الإنجليزي "جون نيفل " سنة 1682م، والذي طرده الداي من الجزائر ،وتم تذبذب العلاقات الجزائرية الإنجليزية في فترات لاحقة، كما كان لهم دور فعال في التأثير على العلاقات بين البلدين من خلال قضية المبعوث الدبلوماسي(هاو)الذي كسب ود الداي سنة 1686م، كما أن فرنسا كانت العلاقات الجزائرية معها تتحكم فيها التمثيل الدبلوماسي، فكثير ما كانت فرنسا تعتمد على اختيار ممثلين وقناصل دبلوماسيون

[1]– تركية بشيش،المرجع السابق، ص24.

ذو خبرة ، فنجد القنصل الفرنسي (دوفال) ،الذي عكر مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية بين البلدين وكان أحد أسباب احتلال الجزائر.[1]

ثانيا: قضية الأسرى المسيحيون:

لقد ظلت عملية افتداء الأسرى المسيحيين في الجزائر من أهم العوامل المؤثرة بين البلدين ولمدة طويلة عانت منها الدول الأوربية ،حيث كانت مصدر رزق و وثروة في تنشيط اقتصاد الجزائر ،لكن كانت الدول الأوربية تتهم الجزائر في المحافل الدولية وعلى رأسها فرنسا بي معاملة الأسرى الأوربيون معاملة العبودية ،والمعاملة الغير البشرية،فكثيرا ما رفع الأسرى الأوربيون تقارير لبلدانهم ولقناصلتهم في الجزائر ،في حين سارعت بعض الدول الأوربية والمسيحية في عقد المؤتمرات والتحالفات مشيرة أصابع الاتهام للجزائر وتجريمها بالمتاجرة بالبشر ،في حين نجد أن العمل الذي كانت تقوم به الدول الأوربية من إستغلال وقرصنة بحرية وتعدي على سيادة الدول وخصائصها ،والتي كانت تغطيه بدافع نقل الحضارة الأوربية ونشر المسيحية[2] وكانت عملية افتداء الأسرى تأتي بأموال طائلة.[3]

ثالثا: نشاط الأسطول البحري الجزائري:

بلغ الصراع الجزائري الاوروبي في حوض البحر الابيض المتوسط اوج قوته بداية القرن السابع عشر وبحكم هذا الصراع وجدت الجزائر نفسها مجبرة على بناء قوة بحرية بمثابة استراتيجية اخرى من خلال السيطرة على المتوسط ثم القضاء على القوى البحرية

---

[1]–رحمونة بليل، المرجع السابق، ص136.

[2]–قرباش بلقاسم، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م–1830م)، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2016–2015م، ص291.

[3]–محمد ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح : محمد بن عبد الكريم ، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1792م ، ص40.

المسيحية [1]، وفي هذا الموضوع يذكر ابن ابي الضياف "استحدثوا لأنفسهم اسطول بحري وشرعوا في مواجهة القراصنة الاوربيين".[2]، وبهذه الاداة استطاعت الجزائر ان تفرض احترامها مع اصدقائها وتبث الرعب والخوف في قلوب اعدائها [3]، في حين نجد أن العمل الذي كانت بصدده الجزائر والتي وجدة نفسها في حلبة الصراع هو عمل مشروع يتمثل في الدفاع عن الهوية الوطنية والسيادة الجزائرية ،من الهجمات المترددة والمتكالبة من طرف جموع فرسان الكنيسة البابوية المتمثلة أساسا في إسبانيا المسيحية وبمباركة من الكنيسة المسيحية[4] كان لتطور البحرية الجزائرية وتفوقها تأثيرا إيجابيا في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل عائدات خزينة الدولة من هذا النشاط[5].

كما كان نشاط الاسطول البحري يدر أموالا طائلة بالإضافة الى الغنائم البحرية التي تعتبر الرصيد الهام في خزانة الدولة [6] .

رابعا: الإتاوات والضرائب والهدايا

كانت الإتاوات والضرائب والهدايا من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية ، حيث كانت تقدم الإتاوات والهدايا للحكام والسلاطين لتحقيق الأغراض الشخصية وكسب ودهم ومنحهم امتيازات خاصة، أما الضرائب فكانت تدفعها هذه الدول مقابل امن سفنها ورعاياها في البحر المتوسط وكانت تدفع هذه الالتزامات عندما تكون

---

[1]–مولاي بن لحميسي، صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الاسبانية ،مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1974م ، ص 60.

[2]–أحمد بن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الامان ، ط2، ج2، الدار التونسية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس ،1963م، ص13

[3]–علي تابليت، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776–1830م) ، د ط، المؤسسة الوطنية الجزائرية، 2013، ص95.

[4]–حنيفي هلايلي،المرجع السابق، ص278.

[5]–عثمان بن حمدان خوجة: المرآة ، منشورات ANOP، الجزائر ، 2005 ، ص80.، ص278.

[6]–حنيفي هلايلي ،المرجع السابق، ص 277.

ضعيفة وغير قادرة على المواجهة، وعندما تشعر الدولة بالقوة وتضيق ذرعا بالإتاوات والضرائب المفروضة عليها تعلن العصيان والتمرد [1]

وكانت قيمة الإتاوات تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدولة بالجزائر، وكانت الظروف السائدة في تلك الفترة لها تأثير في تحديد مبالغ تلك الإتاوات.

خامسا: الصراع الديني

مثل الصراع الديني بين الجزائر والدول الأوروبية دورا هاما في مسار العلاقات بينهم ، حيث أن المد المسيحي لم يتوقف بعد طرد المسلمين في الأندلس واستمر الصراع الديني، حيث تواصلت الممارسات التي كان يقوم بها كل من فرسان القديس يوحنا وقراصنة الدويلات الإيطالية ضد التجار والحجيج المغاربة، ولم يكتفي رجال الدين الإسبان بذلك بل راحوا يناشدون كنائس إسبانيا وأوروبا لدفع المال والمساهمة في الحرب الدينية[2] ،وعليه فالعامل الديني بالنسبة للطرف الإسلامي أمر جهاد وبالنسبة للمسيحي حرب مقدسة[3] ، وازدادت الدول الأوروبية في شن غاراتها على الجزائر فردية وجماعية ، مدعمة من طرف الباباوات الذين كانوا يباركون هذه الغارات، ويدعمونها بالمال والسلاح والدعاية[4]، وهذا ما جعل الدولة العثمانية ترفع لواء الجهاد الإسلامي بالإيالات المغربية خاصة الجزائر لتحرير العديد من القواعد الاسلامية ببلاد المغرب من الاحتلال الاسباني[5] .

---

[1]–عبد القادر صحراوي وعائشة جميلة : التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية ، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15، الجزائر ، 2017، ص 495.

[2]–علي العبيدي: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن السادس عشر ميلادي، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان ، 2017، ص 102 .

[3]–جون باتيستيت وولف : الجزائر وأوروبا ، تر ، تح ، تع : د .أبو القاسم سعد الله ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1996م، ص 279.

[4]–يحي بوعزيز ،المرجع السابق، ص 10.

[5]–عزيز سامح التر: المرجع السابق، ص 133.

الفصل الثاني

المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن 17م

-المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية الفرنسية

-المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية

-المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية الهولندية

تمهيد:

لقد تميز القرن 17م في العلاقات الجزائرية مع الدول الأوربية بالعدائية والتوتر،والتعاون وشهد إبرام معاهدات كانت بها الجزائر تراعي مصالحها وفرضت قوتها ، البحرية، ولقد كانت الجزائر تتعامل مع الدول الأوربية وفق الندية من خلال عقد المعاهدات،بحيث إعتمدت على مبدأين هما أن كل دولة تعتبر معادية ، حتى توقع معها معاهدات سلام، والمبدأ الثاني يجب على كل دولة الإعتراف بتفوق الجزائر البحري، وإلا لن يتم التوقيع على أي معاهدة ،كما خاضت الجزائر في هذا القرن العديد من الحروب مع الدول الأوربية ،وتميز القرن 17م، للجزائر بأنها كانت لها اليد الطولى والحرية التامة في تلك المعاهدات والمفاوضات وكانت تبرم تلك المعاهدات بإسمها كما فرضت الجزائر شروطها من منطلق قوتها في البحر المتوسط كما إضطرت الدول الأوربية التوقيع على هاته المعاهدات وقبول شروطها لحماية مصالحها التجارية ،وحماية رعاياها وسفنها ،وكان لتلك المعاهدات مداخيل كبيرة تعود على الجزائر.

المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية الفرنسية:

1-1 معاهدة 21 مارس 1619م: تم إبرام أول معاهدة مع فرنسا سنة1619م، وكانت هذه المعاهدة الأولى سياسيا في تاريخ العلاقات الجزائرية ، بحيث وقبل هذا التاريخ لم تكن العلاقات الجزائرية ترتكز على علاقات واتفاقيات أو معاهدات ثنائية.[1]

كانت معاهدة سلم وتجارة في 21 مارس 1619م، وسميت هذه المعاهدة تور lettrait de touer.[2]

ظروفها:

ففي عقد الثمانينات من القرن16م، اتخذت الجزائر مبدأ التعاقد المباشر أساسا لإقامة علاقة سلمية مع أية محاولة أوربية بحيث اعتمدت لها أول قنصل من فرنسا سنة 1604م، وكانت فرنسا في هذه السنة قد أبرمت معاهدة جديدة

كانت فرنسا في هذه السنة قد أبرمت معاهدة جديدة مع الدولة العثمانية ،حصلت فيها على إمتيازات واسعة لرعايها في الأراضي العثمانية[3].

منحت الدولة العثمانية لفرنسا على حق إحكتار التجارة الأوربية في أرضيها لفرنسا[4]، ولرعاياها، ووقعت أرضيها لكل الدول الأوربية الأصدقاء، منهم والأعداء شرطية ارتياد هؤلاء موانئها ،تحت الراية الفرنسية وقبول حماية القنصل الفرنسي ، وتم إعفاء الفرنسيون من دفع أية رسوم أو ضرائب على البضائع التي يستوردونها أو يصدرونها وكان لهم تسهيلات كبيرة.[5]

---

[1]-جمل قنان، نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوربية في العصر الحديث(1500-1830م)، مجلة المصادر ،العدد18، ص24.

[2]-عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر1985م، ص44.

[3]-مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق، ص60.

[4]-جمل قنان، المرجع السابق، ص23.

[5]-عائشة غطاس،المرجع السابق، ص43.

أوفدت فرنسا مبعوث دبلوماسي إلى الجزائر من أجل وضع الترتيبات مع المسئولين الجزائريون لتطبيق هذه المعاهدة المبرمة مع العثمانيون.[1]

حيث كان من أسباب النزاع هو سرقت الضابط البحري الهولندي الذي تظاهر بالإسلام لمدفعيتين برونزيتين والذي فربهما إلى فرنسا وأهداهما إلى وزير البحرية الفرنسي.[2]

لقد كانت هناك إضطربات وحساسيات فرنسية جزائرية قبل هذه الفترة، وكان سبب سرقة المدفعين هو أحد أسباب هذه المشاكل، إلا وأن التجار المارسيليون مع البحار الجزائريون قبلها، وبرغم من أن فرنسا أبرمت معاهدة صداقة مع السلطان العثماني ، فلقد أصبح تحرير الأرقاء الفرنسيون في الجزائر أكثر تعقيدا وصعوبة بسب الضابط الهولندي الذي سرق المدفعين، وأصبحت هناك حرب بين البلدين، رغم أن فرنسا كانت لها أفضلية لدى الباب العالي.

لقد كانت فرنسا هي الخاسر الأكبر في هذه الأزمة مما جعل المسئولين الفرنسيون يسارعون في الطلب من القنصل الفرنسي سانسون نابولن في إسطنبول الحصول على مساعدة ضد الرعايا العثمانيون في ساحل شمال إفريقيا.[3]

كان هناك بعض الاستعداد والإستماع من طرف حكومة الجزائر ،حيث وافق الديون سنة 1617م، إلى السماع إلى القنصل الفرنسي لمناقشة القضية مع ممثل فرنسا ، حيث تم إرسال وفد للتفاوض على المعاهدة مع الجزائر .[4]

ولواقع أن هذه الاعترافات كانت لها سياسة، مع سياسة الباب العالي في إسطنبول، لكن ملك فرنسا لم يعترف بذلك وسارت المفاوضات ببطئ ولم تأت بنتائج مرضية.[5]

---

[1]–جمال قنان ،المرجع السابق، ص24.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص58.

[3]–جون ب وولف، المرجع السابق، ص268،267.

[4]–جون ب وولف ، المرجع السابق ،ص268

[5]–نفسه،ص267.

وفي سنة 1619، تفاوض الفرنسيون مع القسطنطينية حول تنازل جديد، بعد أن كان أعضاء ديوان الجزائر ناقمين على فرنسا، ويعتبرون أن تنازل الدولة العثمانية لفرنسا هو بمثابة تسليم ثرواتها إلى الكفار.[1]

نصوص المعاهدة:

- الإتفاق على إحترام الطرفين للمعاهدة المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا ،وعدم المساس بها ووقف الأعمال العدوانية ضد بعضهما البعض
- عدم تفتيش المراكب الفرنسية من طرف الجزائر وتقديم ضمانات لعدم التعرض للمراكب الفرنسية في البحر من طرف البحارة الجزائريون.[2]
- تبادل الأسرى وتبادل القناصل لضمان تطبيق المعاهدة[3]
- إعادة المدفعين المهربين إلى الديوان في الجزائر.[4]
- عدم تسليح السفن الفرنسية لمهاجمة السفن الجزائرية من طرف الملك
- إدخال مبدأ عدم إستخدام السلاح واللجوء إلى القوة في حل الخلافات، ولجوء إلى إستعمال القوة يكون ما يبرره إلا إذا أدرك الطرف الذي لحق به الضرر لا سبيل له في الحصول على ترضية ملائمة للخسارة التي لحقت به فيحق له اللجوء إلى القوة.[5]
- من أجل ضمان تنفيذ هذا الإتفاق يتم تعيين اثنين من الأعيان كرهائن لسماع الشكاوي والتي تقدم بسب التجاوزات التي تحدث وبتبليغها بي إخلاص بصدق وأمانة مما يستوجب المعاملة الحسنة، وكذلك الحال بالنسبة للقناصل الفرنسيين الذين بنفس المهمة في الجانب الأخر

---

[1]–وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر ،تح ،تع، عبد القادر الزبادية، القصبة للنشر والتوزيع، 2006م، ص203.

[2]–جمال قنان، قضايا و ودراسات، مرجع سابق، ص16.

[3]–جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619م–1830م)، طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين ،الجزائر 2007م، ص56.

[4]– صالح عباد،المرجع السابق، ص115.

[5]–جمال قنان، المرجع السابق، ص ص،55،56.

- الإيطاليون والإسبان المقيمين بفرنسا والذين مطالبون أن يكونوا مثل رعيا الملك بأنهم سيعاملون مثل ما يعمل الفرنسيون الأصليون.[1]

1-2- معاهدة19سبتمبر1628م: (ينظر للملحق رقم 02)

هي معاهدة سلم وتجارة[2] ، وتمثلت في أن هذه المعاهدة تحمل طابع سياسي جاءت في 12 بندا كانت أكثر وضوحا وسهولة من معاهدة 1619م،كما تمكن من إبرام إتفاقية بشان المؤسسات الفرنسية.[3]

وجاءت بفضل جهود المبعوث الفرنسي الذي اهتم بالإصلاح بين البلدين وخدمة لفرنسا

ظروف المعاهدة:

لم تضع معاهدة1619م حدا للنزاعات بحيث بعد الاتفاقيات بمدينة مرسيليا وصل إلى مرسيليا نبأ هجوم البحرية الجزائرية على السفينة المارسيلية والتي كانت محملة ببضائع ثمينة[4]، كانت له الأثر الكبير على النزاع مع فرنسا وطالب سكان مرسيليا بالثأر وكان هناك وفد جزائري بفرنسا في مهمة سلام فهاجمت جماهير غاضبة الفندق الذي يقيم فيه وقاموا بقتل البعثة الجزائرية[5]، ورغم سعي الحكومة الفرنسية خوفا من رد فعل الجزائر بإصدار الأمر بالقبض ومحاكمة المجرمين ، كان من الطبيعي أنت تكون للحادثة صدى في الجزائر بحيث أثارت ضجة في الأوساط الرسمية فثار الأهالي ضد الجالية الفرنسية وألقوا القبض على القنصل الفرنسي[6]، ومعه جميع الجالية وتم سجنهم وهددوا بقتلهم ،وخلال

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص79،80.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص60.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص50.

[4]-عائشة غطاس، المرجع السابق،ص45.

[5]-جون ب وولف، المصدر السابق، ص ص267،268.

[6]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص46ن47.

ستة أشهر بلغ عدد السفن الفرنسية المستولى عليها من طرف الجزائر 21 سفينة ، وتم مصادرة بضائعها.

إن حكومة ملك فرنسا خلال السنوات الأولى من عقد العشرينيات من القرن السادس عشر كانت شبه مشلولة بالمشاكل والإضطرابات داخلية ،ولم يستطع السفير الفرنسي بإسطنبول أن يقنع الباب العالي بإرسال فرمان إلى الجزائر يأمرها بإنهاء النزاع .[1]

ولكن الديوان في الجزائر كان تحت حكم ضباط رياس البحر ،وكان مقتنعا بأن النزاع مع فرنسا هو نزاع عادل ،وتم تجاهل أوامر السلطان العثماني.[2]

وبحلول سنة 1624م، أصبح الأمر يشكل أزمة على نطاق واسع فقد وسع البحارة الجزائريون نشاطهم ليشمل المحيط الأطلسي وسواحل فرنسا وبحر المانش بالإضافة إلى التجار الأطلنطيون.[3]

لقد كان لعجز حكومة فرنسا عن التصدي لنشاط البحارة الجزائريون ولقوتهم ،و أدركت أن مصالحها بالجزائر باتت مهددة من طرف منافستها إنجلترا ،الأمر الذي جعلها تلح على إعادة النظر في علاقتها مع الجزائر.

تم إفادة وفد في جوان سنة 1626م، للتفاوض وإعادة السلام وساهمت مدينة مرسيليا بجهد كبير في نجاح المفاوضات

لقد أثرت وفاة الباشا، على سير المفاوضات وكان على المبعوث الفرنسي الانتظار لعدة أشهر مما اضطر للمغادرة، أبدت فرنسا رغبتها لإعادة العلاقات إلى مجرها الحقيقي وإطلاق سراح الأسرى الجزائريون.[4]

---

[1]– جون ب وولف، المصدر السابق،ص،268،269.

[2]–وليام سبنسر، المرجع السابق، ص264.

[3]– جون ب وولف، المصدر السابق، ص204.

[4]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص50،52

إن المفاوضات في إسطنبول أصبحت غير قادرة على التأثير على سلوك الإيالة الجزائرية.[1]

أدرك المبعوث الفرنسي أنه من السهل الاتفاق مع الباب العالي والباشاوات ووجه جهوده على رؤساء الوفود والأوجاق وبعد تهيئة الجو رجع المبعوث إلى فرنسا وقام بتحرير الأسرى الجزائريون وأشترى المدافع الجزائرية المسروقة ،وأعادها إلى الجزائر[2]

لم تكن فرنسا تهدف إلى السلام بل كانت تهدف إلى الفوز بالمكانة الأولى لدى الحكومة الجزائرية ، حيث تزايد نفوذ إنجلترا ،وتوجت مفاوضات المبعوث الفرنسي بإبرام معاهدة سياسية تجارية بتاريخ[3]19 سبتمبر 1628م.[4]

محتواها:

كانت فيها بعض الامتيازات لفرنسا لكنها لم تكن على مستوى طموح فرنسا وحرمتها من مكاسب طالما تمتعت بها وفرضت على السفن الفرنسية التفتيش.[5]

وكانت هاته المعاهدة، تطوير لمعاهدة سنة 1619م، وقد نصت على مايلي:

- منح حق اللجوء إلى فرنسا للمسلمين الفارين من بلدان معادية ولا يحق لفرنسا حجز ممتلكاتهم واسترقاقهم أو ردهم إلى الأعداء
- يحق للسفن الجزائرية تفتيش المراكب الفرنسية مع عدم التعرض بالأذى للملاحين والمسافرين من الفرنسيين.[6]
- تبادل الأسرى
- احترام مراكب الطرفيين

---

[1]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص270.

[2]–محمد خير فارس، المرجع السابق ،ص140.

[3]–عائشة غطاس، المرجع السابق، ص52.

[4]–للإطلاع على بنود المعاهدة ينظر جمال قنان المرجع السابق ص ص 266 268

[5]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص53.

[6]– جمال قنان، المرجع السابق،ص63.

- حماية المحارس والقنصلية الفرنسية ورجالها (لم يكن مصرحا في هذه المعاهدة أن يجعل من المحارس حصوننا أو يتخذها وسيلة للتدخل في شؤون البلاد ولا استعمالها مركزا للاستطلاع والتجسس ولا محطة لتموين الأعداء والتجسس لصالح الدول المعادية ولم تتناول تصدير الحبوب.[1]
- حماية القنصل الفرنسي في الجزائر وله الحصانة
- إعادة بناء مركز القالة الفرنسي التجاري[2]
- السماح لتجار الفرنسيون للإقامة في مدينة الجزائر تحت حماية قناصل بلادهم ،ولهم الحرية في ممارسة الشعائر الدينية.[3]
- إعادة مدافع الجزائر.[4]
- احتكار صيد المرجان بالسواحل الإفريقية
- دفع مبلغ سنوي.[5]
- الاتفاق على احتكار التجارة بمناطق الامتياز
- تحويل الباستيون[6]، إلى مركز عسكري.[7]
- معاقبة المخالفين لبنود المعاهدة بقطع الرؤوس
- منح إستغلال الباستيون(إمتياز منح لممثل معتمد لفرنسا) شخصيا له
- عدم السماح للجزائر ببيع الأسرى والبضائع الفرنسية في موانئها من طرف أعدائها
- عدم إرغام أي فرنسي للتحول عن دينه بالقوة وإعتناقه الإسلام. [1]

---

[1]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ،ط1،ج2، المطبعة المغربية بالجزائر1955م، ص371.

[2]–يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص37.

[3]–صالح عباد، المرجع السابق، ص118.

[4]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص271.

[5]–عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق،ص371.

[6]– الباستيون: دلالة على المكان الذي بني عليه الفرنسيون بعض المساكن التي تحوي صيادي المرجان ومخازن البضاعة ،وكان سكان القالة يطلقون عليه نفس هذا الاسم، ينظر: جمال قنان، المعاهدات الجزائرية الفرنسية،ص91.

[7]–محمد خير فارس ، المرجع السابق، ص ص63، 64.

1-3-: معاهدة 1640م:

كانت معاهدة 1640م، هي معاهدة سلم وتجارة وطالما سعى ملك فرنسا لها[2]، وكانت اتفاق وصلح واستعادت فرنسا للحصن والامتيازات السابقة.[3]

ظروف المعاهدة:

بعد معاهدة 1628م ،وحالة السلم التي كانت سائدة بين الطرفين إستولى الفرنسيون على سفينة جزائرية واسترقوا بحارتها ليبيعوهم كمجدفين في السفن الملكية وحاول الجزائريون إقناع الفرنسيون بإطلاق سراحهم لكن بدون جدوى ، حيث عرض الفرنسيون إطلاق سراح الأسرى الجزائريون مقابل فدية كبيرة وكان الأمر غير مقبول إذ أن المعاهدة تنص على إطلاق سراح كل من يقع بالأسر خطأ بدون مقابل وحجز المشكوك بيهم إلى أن يتأكدوا من هويتهم الحقيقية وأما بالنسبة للأسرى الذين اعتنقوا الإسلام حديثا فلم يكن في نية فرنسا إطلاق سراح هؤلاء قبل غيرهم.

وكان القرار الذي اتخذته فرنسا سنة 1631م، الذي يقضي بمنع تجارها من التردد إلى المونى المغربية بدعوى عدم الأمن بالرغم من استعداد الجزائر لتقديم كل الترضية الناجمة عن انتهاك المعاهدة من طرف بعض بحارتها .

لكن فرنسا رفضت رد الأسرى مما جعل الجزائر ترد بأسلوب مماثل ، وبذالك بمنع التجار الفرنسيون من مغادرة الجزائر وتركت لهم الحرية التنقل والعمل ،وعند ما قام نائب القنصل الفرنسي بمساعدة عدد من الاسرى بالهروب[4]، تم وضع نائب القنصل لفرنسي في

---

[1]–جمال قنان ،المرجع السابق، ص ص63،64.

[2]–مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص61.

[3]– يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص102.

[4]– جمال قنان ،المرجع السابق، ص ص65،66.

السجن حيث مات وبدأ استرقاق الفرنسيين ومابين (1624م-1631م)، تم أسر 2300 فرنسي.[1]

لقد احترمت الجزائر التزاماتها واتخذت موقف مع تجار الباستيون،وقدمت لهم المساعدات بحمايتهم.[2]

عرفت مؤسسة الباستيون إزدهارا مابين (1628م-1633م)، وكان حاكمها له اهداف سياسية تختفي تحت المسائل التجارية، بحيث بعث مذكرة سنة 1619م،إلى الحكومة الفرنسية جاء بها بأن هذا المكان (الباستيون) بالغ الأهمية ويصلح أن يكون ملجأ لسفن الملك ويمكن إستخدامه نحو فتح الجزائر وإشارة إلى كره الجزائريين إلى الاتراك ، ولم يلتزم حاكم الباستيون بالإتفاق فأقام قلعة حقيقية جعل منها قاعدة تحصين وتموين للحرب ،ولم يتقيد بشرط الاقتصار على صيد المرجان بل ذهب إلى تصدير الحبوب.[3]

بعد موت حاكم الباستيون سنة 1633، فقد الجزائريون إحدى الزعماء المسيحيين القلائل،الذين يثقون فيهم وذالك بعد محاولة فاشلة بالإستلاء على جزيرة طبرقة بالساحل التونسي وذلك لغرض إتخاذها مركزا ونقطة مراقبة لصالح المركز.

قام أحد ضباط فرنسا بإعترض باخرتين جزائريتين كانتا قادمتان من تونس وأخذهما عنيمة وأسر سبعون أسيرا مما أدى إلى تخريب مركز الباستيون وأخذ ساكينيه والمقدر عددهم بـ317 إلى مدنية الجزائر كأسرى.[4]

بالرغم من عدم رضا السلطة الرسمية لم تقتنع السلطات الجزائرية بمعادات فرنسا ،تم إستقبال الفرنسيين الذي جاء من القالة وسمعوا منهم كما ندد ملك فرنسا بالإستيلاء على الباخرتين الجزائريتين ،وقال بأنه عمل فردي[1].

---

[1]-جون ب وولف، المصدر السابق، ص285.

[2]- جمال قنان ،المرجع السابق، ص ص65،66.

[3]- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص126.

[4]- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص205.

مما جعل هناك مبادرة للسلم بين البلدين ، اعترفت الجزائر أنها مازالت في حالة سلم مع فرنسا وأنها مستعدة للإطلاق جميع الأسرى الذين هم لديها، وحيث ردت فرنسا بالإيجاب، وتمت المفاوضات وجاءت[2] معاهدة 1640م.[3]

محتواها:

- تبادل الأسرى بين الجزائر وفرنسا
- إرسال عضوين من الديوان إلى باريس لمتابعة تطبيق المعاهدة
- السماح للمسلمين الفارين من إسبانيا وغيرها بالتنقل عبر الاراضي الفرنسية.[4]
- تتوقف أعمال القرصنة بين الدولتين وعدم التعرض للسفن الفرنسية ولا الى التجار الفرنسيين، الذين يبحرون تحت راية فرنسا ولا يتم تفتيشها ولا الإستلاء على بضائعها حتى ولو كانت ملك للأعداء الدولة العثمانية.
- لا يسمح للملك بتسليح أي سفينة في موانئ مملكته لمطاردة الجزائريين.
- تحترم المعاهدات المبرمة بين المملكتين.[5]

أما بالنسبة لحصن الباستيون فقد ضمت البنود التالية:

- السماح ببناء نقاط حراسة عند كل مبنى
- السماح بإقامة مباني للدفاع وتوفير الأمن
- منع أهالي بونة والقل ببيع الصوف[6] والجلود والشمع لرياس المراكب ويمنع الإتجاربها.

---

[1]–جمال قنان، المرجع السابق، ص67.

[2]–جمال قنان، المرجع السابق، ص68.

[3]–صالح عباد، المرجع السابق، ص123.

[4]–عائشة غطاس، المرجع السابق، ص44–45.

[5]– جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500–1830م)، مرجع سابق، ص ص110،111.

[6]–جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص68.

- منح تسهيلات واسعة للفرنسيين بإستغلال الباستيون وإحتكار بعض السلع
- تعهدت الجزائر بمعاملة مستخدمي الباستيون معاملة حسنة.[1]
- الترخيص ببناء مساكن لمستخدمي الباستيون وبناء مخازن
- السماح ببناء مباني لرد غارات السفن المعادية مما سمح للفرنسيين إقامة منشأة عسكرية.[2]
- جمع السفن المتجهة إلى حصن ولها مطلق الحرية
- منح الجنسية الفرنسية لكل فرد يعمل على أراضيها
- تحديد التعريفات الجمركية
- في حالة الحرب يبقى الحصن حرا ولا يساء إليه
- دفع الحصن بمبلغ سنوي [3]

كما تم التأكيد على معاهدة 1628، وحقوق القنصل الفرنسي وإمتيازاته في الدولة العثمانية.[4]

1-4- معاهدة 1661م:

كانت معاهدة سلم وتجارة وصلح في 09 فيفري1661م.[5]، كما كانت معاهدة لمنح الإمتياز واستغلال حصن الباستيون .

ظروفها:

نصت معاهدة 1640م، بأن عقد الإمتياز وإستغلال الباستيون، كان عقد خاص وليس للحكومة الفرنسية، إذن هو عقد شخصي بين دولة وشخص ،وكان مستخدمي هذا الحصن من جنسية فرنسية ويخضعون للدولة الفرنسية وهم يخضعون لبنود ومعاهدات السلم المبرمة

[1]-جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق، ص68.

[2]-نفسه، ص68،69.

[3]-جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص292،293.

[4]-جمال قنان، المرجع السابق،ص68.

[5]- يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص116.

بين الطرفين، حيث تم التخلي عن هذا العقد الخاص إلى تاجر فرنسي، هذا الأخير إستغل ثقة الناس بالتاجر الفرنسي وأخذ منهم منتجاتهم وبضائع كثيرة كما فر من الباستيون سنة 1660، بعد أن نهب محتواه مما كما اختطف بعض الجزائريين، وكان للخبر الأثر على الجزائريين، ونددت به السلطات الفرنسية، ثم جعل فرنسا تضطر لعقد[1]، إتفاق سنة 1661م.[2]

محتواه:

- أقرت بالمعاهدات السابقة وإضافة عدد من البنود والإمتيازات والضمانات ،وقامت بتسوية ديون الباستيون.[3]
- عدم إعتراض السفن الفرنسية الداخلة والخارجة من الباستيون
- السماح بإقامة مباني عسكرية والتسلح.[4]
- منع التجارة في الجلود والشموع[5]
- نصت على امتلاك الأسلحة بما فيها المدافع ورخص لمدير الباستيون ببناء المخازن والمساكن في كل من البونة والقل وأي مكان على الساحل من منطقة القل إلى الحدود التونسية.
- أكدت على الاحتكار الفرنسي للتجارة وصيد المرجان.
- كما منحت إمتياز لشخص مدير الباستيون.[6]

---

[1]– جمال قنان ،المرجع السابق، ص ص69،70.

[2]– نفسه،ص70.

[3]–جمال قنان، المرجع السابق،ص ص72، 73.

[4] – زكريا جودي، دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن17م، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية (ASjP)، المجلد4،العدد01، جانفي 2022م، ص46.

[5]–المرجع نفسه، ص46

[6]–جمال قنان ، مرجع سابق، ص46.

1-5-معاهدة 1666م:

1- كانت هذه المعاهدة عبارة عن اتفاقية سلم وتجارة بتاريخ17ماي1666م،[1]

ظروفها:

لم تكن معاهدة 1640، سوى تلهية للسلطات التركية لان فرنسا كانت تعمل في الخفاء لكي تبني موقعها على السواحل الجزائرية ، بدعوى محاربة القراصنة ،حيث وفي سنة 1661م، تم التعرف على السواحل الجزائرية من طرف قائد فرنسي واختيار المكان الملائم للإقامة مكان عسكري ،وتم اقتراحه بالقرب من سكيكيدة[2]،وفي سنة 1663م، قام الأسطول الفرنسي بالقضاء على حوالي عشرون قطعة بحرية جزائرية، كما عرفت الجزائر وباء الطاعون الذي أتى على أكثر من الناس.[3]

لما تولى لويس الرابع عشر[4]، مملكة فرنسا بعد سنة 1661م، تأثرت السياسة الفرنسية إزاء شمال إفريقيا ، وكان لها دوافع عديدة منها الشخصية التي تتعلق بلويس الرابع عشر ومفهومه الخاص ومنها ما يتعلق بالسياسة الأوربية.[5]

وصلت لملك فرنسا (لويس الرابع عشر) تقارير وصفة له وضعية التجارة الفرنسية في البلدان المغربية وأهمية مكاسبها بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، حيث تحدثت عن إستغلال الباستيون بعد أن تم بناء أبراج وأسوار محصنة ومخازن ،إن هذه النوايا العدائية جعلت الرغبة في إحتلال مدينة جيجيل.

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص61.

[2]-صالح عباد، المرجع السابق، ص130.

[3]-المرجع نفسه، ص130.

[4]-**لويس الرابع عشر**: ولد في سبتمبر 1638م، حكم فرنسا حكما استبداديا يلقب بالملك العظيم ،كان يعتبر نفسه ممثل مباشرا للآلهة،حكم فرنسا مدة 54 سنة وتوفي سنة 1715م، للمزيد ينظر: عائشة محاد، العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد لويس السادس عشر (1661م-1715م)، ،جامعة البويرة2019م،ص38.

[5]-محمد خير فارس، مرجع سابق، ص130

لقد شارك في هذه الحملة فرسان مالطا الصليبيين و أشادت بها فرنسا بإعتبارها خدمة للمسيحيين.[1]

كما كان للويس الرابع عشر تقارير عن وضعية الجزائر بعد الطاعون ،وأكدت له التقارير أن الإستلاء على مدينة الجزائر لأمر سهل وأن فرنسا ستكسب أكثر ، كما تتوفر البلاد على خيرات وزراعات وثروة حيوانية.

لكن الملك لم يقتنع ووجه حملة عسكرية لمدينة جيجيل كونها منفذ هاما للتجارة ومزدهرة وليس فيها إلا عشرون جنديا فقط ويسهل القضاء عليها.[2]

انطلقت الحملة في 02 جويلية 1664م، ووصلت يوم 23 جويلية ،وتم الإنزال شرق المدينة ،وبعد مقاومة من الأهالي و دعم من الجنود والقوات العسكرية التركية انسحبت القوات الفرنسية ،بعد هزيمة في 31 أكتوبر .[3]

حتى سنة 1665م، تولى علي أغا[4] حكم الجزائر، وبدأ في إطلاق سراح القنصل الفرنسي ،وبدأت محادثات مع فرنسا تمهيدا لعقد إتفاق.[5]

لقد أدرك لويس الرابع عشر بأن إقرار السلم الفرنسي في البحر المتوسط لن يتحقق للآن هناك قوى أخرى ليس له وسيلة أخرى مهما كانت قوته، إلا الرجوع لتفاوض ،خاصة بعد المشاكل الأوربية وبعد إندلاع حرب في الأراضي المنخفضة (هولندا)، وإنجلترا ،وكان على الملك الوفاء بتعهداته والوقوف إلى جانب حليفته هولندا ضد

إنجلترا مما اضطر إلى إعلان الحرب على إنجلترا سنة 1666م، واردات فرنسا جر الجزائر إلى هذه الحرب عن طريق إبرام معاهدة معها[1]، وهي معاهدة 1666م.

---

[1]–جمال قنان، المرجع السابق، ص73.

[2]– المرجع نفسه، ص73–74.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص130.

[4]–علي أغا:يطلق عليه إسم الحاج علي تولى منصب سنة 1664م، وجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، وقام بالإصلاحات عديدة، للمزيد ينظر: عائشة محاد،مرجع سابق، ص18.

[5]–مبارك محمد الميلي،تاريخ الجزائر فب القديم والحديث،ج3،مكتبة البصائر الجزائرية ،الجزائر 1964م،ص176.

محتواها:

لا تختلف عن المعاهدات السابقة وفيها بعض الأمور الجديدة، وحيث تضمنت:

- إعطاء كل الطرفين جواز مرور لمراكب الطرف الأخر لكن لا تعامل معاملة الأعداء
- رجع الفرنسيون إلى المركز التجاري
- إطلاق الجزائر أكثر من 1100 أسير فرنسي.[2]
- تمنع أعمال القرصنة وتسهيل مرور السفن التجارية
- وضع حد للاستفزازات من طرف الجانبين في البحر.[3]
- أفضلية القنصل الفرنسي على غيره من القناصل الأخرى.
- تبادل الأسرى بين الطرفين.[4]
- المعاملة بالمثل في بعض الترتيبات الحق الذي أهملته الجزائر في المعاهدات السابقة
- منح إمتياز للبضائع الفرنسية في الموانئ الجزائرية
- أصبح للقضاء الفصل بين الجزائري والفرنسي مقابل إخطار القنصل الفرنسي.
- منح لفرنسا امتياز خطير وهو عدم استرقاق أي فرنسي موجود على السفن المعادية
- وتم إضافة بعض البنود للمعاهدة سنة 1670م.[5]

1-6- معاهدة 1679م:

ظروفها:

لقد كانت قضية منح اللجوء للأسرى الأوربيون من طرف ضباط سفن فرنسا وحدوث تجاوزات، وذلك باستغلال فرنسا للبند الرابع[1]، وهو موجود في المعاهدة 1666م.

---

[1]-جمال قنان، المرجع السابق، ص78.

[2]-مبارك محمد الميلي، المرجع السابق، ص176.

[3]- صالح عباد ، المرجع السابق، ص131.

[4]- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص129.

[5]- جمال قنان، المرجع السابق، ص81..

فلقد اعتادت السفن الفرنسية التي كانت بميناء الجزائر إستقبال الأسرى الفارين وشكلت شبكة تهريب لأنه كانت الجزائر تمنح الحرية الأسرى في التنقل والعمل والتنزه مما جعل فرنسا تستغل ذالك وتشرع في تهريبهم.

اعتقدت الجزائر بأن هذه الأمور حوادث فردية لكن تكررت العمليات من طرف فرنسا مستغلة التسهيلات التي تقدمها الجزائر للسفن الفرنسية في الموانئ، حيث أخذت المسألة بعدها السياسي خاصة بعدما تبين أن القنصل الفرنسي نفسه وراء عمليات التهريب.

بعث الداي رسالة إحتجاج لملك فرنسا لكنه لم يتلق الرد[2]، كما أثرت مؤسسة الباستيون على سير العلاقات بين البلدين ،حيث أن مديرها تماطل في دفع الضريبة المفروضة عليه مقابل نشاطه في الحصن.

في ظل هذه الظروف وقعت الجزائر مع هولندا معاهدة تدفع بموجبها هولندا للجزائر ضريبة على شكل معدات ولوازم حربية مما جعل القراصنة الفرنسيون يهاجمون جميع السفن العائدة إلى الجزائر.

استغلت فرنسا البند الذي ينص على عدم إسترقاق أي فرنسي موجود على السفن أية دولة كانوا عليها ومنحوا خدماتهم للدول الأوربية المعادية للجزائر لتأمين تجارتها مقابل مبالغ مالية.

بعد تأكيد داي الجزائر أن السلم مع فرنسا وليس مع الدول الأوربية الأخرى ،وأن الرعايا الفرنسيين يبحرون مع دول معادية ويقاتلون رجال الجزائر وذلك في رسالة وجهها لملك فرنسا وأنه سوف يقوم بوضع حد لذلك تعمد ملك فرنسا تجاهل تلك الرسائل.[3]

---

[1]–يقتضي هذا البند على عدم إسترقاق الأسرى المسيحيون في المستقبل تحت أي ظرف من الظروف، للمزيد ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص333.

[2]–جمال قنان ، المرجع السابق، ص84.

[3]– جمال قنان،المرجع السابق، ص85.

رغم حالة التوتر الموجودة بين البلدين ، إلا أن الجزائر وفق مبدأها القديم ،لعدم خلط في القضايا العامة والقضايا الخاصة، وشؤون الدولة ، بأمور التجارة من إبرام المعاهدات الاقتصادية الجديدة، حول الباستيون، وجاءت معاهدة 1679م.[1]

محتواها:

- التعهد بدفع الديون المترتبة على إستغلال الباستيون
- تقرير إنشاء رسوم لصالح عنابة
- منح ضمانات لتجار الباستيون في حالة حدوث قطيعة مع فرنسا
- تعهد مدير الباستيون بعدم إدخال اي شخص جديد في الشركة دون موافقة الديوان.[2]
- سمحت لمدير الباستيون بإصلاح المباني و إعادتها إلى حالتها الأصلية ، ورخصت له شحن مركبين من القمح لعمال صيد المرجان أو التجار الفرنسيين حيث اعفو من الضرائب التى كانت عليهم وأتاحت لهم صيد المرجان في العديد من موانئ الساحل الجزائري.
- أعادت هذه المعاهدة تلك العوائد التي كانت تؤدي في بداية قيام الباستيون للمسؤوليين المحليين وشيوخ القبائل المجاورة.

1-7-معاهدة 1684م:

لقد إستطاع المدير الجديد لشركة إستغلال الباستيون النهوض بالشركة وإزدهرت التجارة لكنه توقف عن النشاط بعد أوامر من ملك فرنسا وحدثت قطيعة بين البلدين.[3]

لم تكن فرنسا مخلصة في الاتفاق سنة 1666م، لكن قامت به مؤقتا للإنشغالها في الحروب بالقارة بعد الصلح سنة 1678م، وعاد الهدوء النسبي إلى القارة الأوربية وعادت فرنسا إلى سياسة القوة إتجاه الجزائر وآسرو الجزائريين مستغلين بند على عدم إسترقاق

[1]-جمال قنان،المرجع السابق، ص86

[2]-جمال قنان، المرجع نفسه، ص86.

[3]-جمال قنان، المرجع السابق، ص97.

الفرنسيين على أية سفينة من سفن الدول الأخرى ،وكان الفرنسيون انضموا كقراصنة تحت راية دول أوربية أخرى.

جاءت مفاوضات سنة 1680م، وأستقبل المبعوث الفرنسي من طرف الديوان وأبدى استعداده للإتفاق الكامل بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيون، المحاصرين لكن فرنسا رفضت إطلاق سراح أسرى الجزائر ،وبدأت الحرب.[1]

أرسلت فرنسا أسطول بحري سنة 1682م، مكون من ستة وثلاثين سفينة بحرية وقصفت مدينة شرشال ،ثم قصفت مدينة الجزائر ،وخلال السنة الموالية تم إرسال المبعوث إلى فرنسا من أجل المفاوضات وتم رفض استقباله بحيث فرنسا رفضت أي معاهدة جديدة ما لم يتم إطلاق سراح الأسرى وتعويض المصاريف الحملة الفرنسية العسكرية.[2]

رضخ الداي لشروط فرنسا وجمع خمسة مائة أسير ،ولم يستطع الداي جمع المال الذي طلبه الفرنسيون ،وانقسم الناس في المدينة من مؤيدين ومعارضين

بعد اغتيال الداي جاء داي أخر وأمر بقصف الأسطول الفرنسي، وبدأ الفرنسيون بقصف المدينة.

اضطرت فرنسا لوقف القصف بسب رداءة الجو[3]، كما لم يستقر قصف المدينة على الاستسلام وجاء بنتائج عكسية ،حيث قررت الجزائر المواجهة ،هذا الأمر وضع فرنسا أمام خيارين، الإستمررا في الحرب وله تأثير على تجارتها خاصة بعد الجفاف الذي ضرب فرنسا في الجنوب والتي كانت في حاجة ماسة إلى الحبوب لإعانة السكان بالإضافة إلى الخطر الذي يمثله إستمرار عدائها مع الجزائر على تجارتها الأطلسية خاصة بعدما وقعت الجزائر معاهدة صلح مع إنجلترا وهولندا سنة 1681م.[4]

---

[1]– محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص129–130.

[2]–صالح عابد، المرجع السابق، ص142.

[3]– نفسه، ص142.

[4]–جمال قنان، المرجع السابق، ص47.

اضطرت فرنسا بعد هذا الفشل إلى العودة إلى فكرة السلام.[1]

ولجاءت فرنسا لإسطنبول للضغط على الجزائر وجاءت في يوم2-أفريل مصحوبة بممثل عن إسطنبول وتم إستقبالها في الجزائر وتمت المعاهدة[2]، معاهدة السلم وإستغلال الباستيون في أفريل 1684م.[3]

محتواها:

- إحترام المعاهدات من الجانبين
- التوقف عن أعمال القرصنة من الجانبين
- إستمرار السلم بين إمبراطور فرنسا وداي لجزائر،وحرية التجارة وضمان الأسرى للبواخر للطرفين.
- ضمان البواخر الجزائرية المرور للبواخر الفرنسية بمجرد إستظهار جواز المرور ونفس الشيء بنسبة للبواخر الجزائرية.[4]
- تقديم تسهيلات للسفن لكلا البلدين بحيث ، يمكن التزود بكل ماهو بحاجة إليه.[5]
- كما أقرت العديد من الترتيبات التي نصت عليها المعاهدات السابقة منها، إطلاق سراح الأسرى من قبل الطرفين.
- موافقة الجزائر على أن لا تعتبر الفرنسيين الذين يأخذون من فوق سفن أخرى أسرى حرب، ويطلق سراحهم بعد التأكد من هوايتهم
- عدم مسؤولية القناصل على ديون مواطنهم.[6]
- بواخر الطرفين تحمي بواخر الطرف الأخر في حالة الاعتداء

---

[1]- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص131.

[2]-صالح عباد، المرجع السابق، ص143.

[3]- جمال قنان، المرجع السابق، ص98

[4]-مبارك محمد الميلي، المرجع السابق، ص190.

[5]-جمال قنان، مرجع سابق، ص99-98.

[6]-محمد خير فارس، المرجع السابق، ص132.

- لا يمكن أسر الرعايا الأجانب على متن السفن الفرنسية
- يستطيع إمبراطور فرنسا إقامة قنصلية بالجزائر لمساعدة التجار الفرنسيون ،وحرية ممارسة الشعائر الدينية في منزله.
- منع داي الجزائر رعياه أن يساهموا في الحرب والقرصنة ضد البواخر الفرنسية[1].
- إلغاء الترتيب الذي يخضع الرعايا الفرنسيون للقضاء الجزائري في حالة النزاع وإنما يعرض على هيأة خاصة تشكل من الديوان
- نص على تحية السفن الفرنسية عندما ترسو بالجزائر بطلقات مدافع الحصون بمعاملة مميزة للفرنسيين
- حدد مدة هذه الإتفاقية بسنة واحدة وهي من أول مرة يقوم الطرفان بتحديد مدة سريان الإتفاق.
- أما في ما يخص الباستيون إعتمدت هذه المعاهدات الترتيبات السابقة وحصل مدير الباستيون على إمتياز جديد وهو أنه لم تعد أسعار المنتوجات الزراعية تخضع لمبدأ العرض والطلب ،وإنما حددت بسعر إجباري ،وعدم السماح لوكلاء الباستيون بالإستدانة وتم إعفاء مدير الباستيون من دفع الضرائب لمدة سنتين مقابل جهوده للإعادة العلاقات بين الفرنسيون .[2]
- منح مدير الباستيون حق الذهاب للقالة وبونة والقل وجيجل والاماكن التابعة لها لصيد المرجان والتجارة المرتبطة بهذه الموانئ

1-8- معاهدة 1689م:

كانت في 24 سبتمبر 1689م، وفيها عرض لويس الرابع عشر كل التسهيلات والمساعدات للأسطول الجزائري في الموانئ الفرنسية.[3]

[1]-محمد خير فارس، المرجع السابق، ص132

[2]-مبارك محمد الميلي، المرجع السابق، ص132.

[3]-جمال قنان، المرجع السابق، ص 100-102.

ظروفها:

لم تطبق معاهدة 1684م، إلا مدة قصيرة بسب عودة الخلافات بين البلدين ، استولى القراصنة سنة 1686م، على العديد من سفن مرسيليا وفي المقابل عرض تجار هذه المدينة وأصحاب هذه السفن مكافأة ضخمة على القراصنة الأوربيون الذين يستولون على السفن جزائرية.

وفي أواخر 1687م، استولى رياس البحر الجزائرية على سفن تجسس داخل ميناء الجزائر.[1]

تبين أنها كانت تعمل على خدمة البندقية بإيطاليا، وتحمل جواز سفر موقعا من طرف ضابط فرنسي ،وكانت في مهمة تجسس على الأسطول الجزائري ،فيما إذ كان يتجه إلى الشرق لمساعدة الأسطول العثماني في حربه ضد البندقية لغرض إعداد كمين له والقضاء عليه، وإزداد شكوك الجزائر عندما أصبح البحارة الجزائريون يعثرون على جوازات السفر الفرنسية أو شهادة الإبحار مستخرجة من قناصلها على أيدي رياس السفن المعادية مما شكل خرقا صريحا لمعاهدة السلم بين البلدين[2].

تم إخطار الجزائر لفرنسا بهذه المخالفات من أجل معالجة هاته المسألة، لكن فرنسا أرسلت بضرورة توسيع نطاق إمتيازاتها، بعد إرسال سفن رست في مناء الجزائر ، قامت هاته السفن بإيواء بعض الأسرى ومنحهم حق اللجوء.[3]

- لما علم الداي بذلك تم حجز القنصل الفرنسي ومعه 372 رعية فرنسي ونهبت القنصلية الفرنسية وبيعت 16 سفينة فرنسية وقررت فرنسا أن تضرب الجزائر.[4]

---

[1]–مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص68.

[2]–جمال قنان، المرجع السابق، ص111،–ص112.

[3]–جمال قنان، المرجع السابق، ص122.

[4]–صالح عباد، المرجع السابق، ص143.

بدأت حرب نفسية تشنها فرنسا على الجزائر من خلال رسائل التي كانت ترسل إلى الديوان وذلك بترهيب والتخويف وتهويل بالإستعدادت العسكرية الفرنسية.[1]

وصلت الحملة الفرنسية إلى ضباط الجزائر سنة 1688م، وتم القصف في جويلية[2]، تم قصف المدينة بأكثر من10 ألاف قنبلة ،ولكن الجزائر استمالت في الدفاع ،وتم قتل القنصل الفرنسي ومعه الجالية الفرنسية.[3]

لم تحقق هذه الحملة نتائج فقلد أدت إلى تشديد الأسطول الجزائري الحصار على السواحل الفرنسية مما جعل السكان يرفعون شكوى للسلطات في باريس من أجل إقرار سلم جديد بين البلدين.[4]

لقد كان هناك أثار للقصف على مدينة الجزائر من تدمير المنازل والأسواق والمساجد وأصبح الجزائريون يكرهون فرنسا، وعندما أصبح الفرنسيون، متورطون في الحروب مع أوربا، فإنهم كانوا مستعدين في شمال إفريقيا لتطبيق المثل الذي يقول "مافت مات"[5]، بحيث لما استأنفت الحرب في أوربا سنة 1688م، حيث مالت فرنسا وسعت إلى الصلح .[6]

وكان لدى داي في الجزائر قناعات واضحة للوصول إلى إتفاق مع فرنسا ،فقد كان راجع من حملة تأديبية على الحدود الغربية بالضبط عندما كانت القوات البحرية الفرنسية تنهي قصفها، وإكتشف حتى يناير الموالي إنه كان يواجه حلفا من سلطان مراكشي وباي تونس يستنفذ قواته فى نزاع بائس هذا الوضع جعله يعقد الصلح مع فرنسا[7]، حيث كانت مفوضات طويلة انتهت بتوقيع صلح طويل الأجل في 24 سبتمبر 1689م.

---

[1]– زكريا جودي، المرجع السابق، ص47.

[2]–وليام سبنسر، المرجع السابق،ص 211.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص103.

[4]– جمال قنان، المرجع السابق، ص115.

[5]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص358–359.

[6]–يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص103.

[7]–يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص104.

محتواها:

كانت بمثابة تجديد لصلح 1684م، وتم إضافة بند يسمح للبحارة الجزائريون باستخدام الموانئ الفرنسية للقيام بهجمات على السفن الإنجليزية والهولندية ،وكانت الدولتان في حالة حرب مع فرنسا.[1]

كما نصت على :

- إيقاف القرصنة
- تحرير التجارة
- تبادل الأسرى

وبها بنود في المادة (25)، على أن الأب المسئول عن الإرسالية المسيحية في الجزائر له الحق في أن يقدم المساعدة للعبيد المسيحيين في الجزائر ،وحتى عبيد الباشا والداي.[2]

- تناولت قضية النزاعات والأسرى ووضعت ترتيبات جديدة في ما يخص قضية الأتوات.[3]
- وفيما يخص المياه الإقليمية نجح المبعوث الفرنسي في الإبقاء على هذا الترتيب كما كان فى معاهدة 1684م،ولم تستعمل الجزائر حقها بالمعاملة بالمثل
- تم الإتفاق على بنود أخرى أبقيت سرا بين البلدين وتتعلق بثمن شراء الأسرى.[4]
- هناك معاهدات جاءت بعد معاهدة 1689م، بها إمتيازات ،مثل امتيازات إفريقية في 1690/05/05م.
- وتجديد الإمتيازات والصلح والتجارة في1690/12/27م، وإمتيازات إفريقية كانت في 1694م.[5]

---

[1]–محمد خير فارس، المرجع السابق، ص132.

[2]–صالح عياد، المرجع السابق، ص145.

[3]–زكريا جودي، المرجع السابق، 48.

[4]– جمال قنان، المرجع السابق، ص ص116–119.

[5]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص116.

وإكتفت معاهدة02 مارس 1698م، بتجديد نصوص المعاهدات السابقة.[1]

المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية:

ضم هذا المبحث خمس معاهدات فتلك الانطلاقة الأولى للمعاهدات بين البلدين وهي كالاتي:

1-1- معاهدة 1622م:

لقد كان هناك حملات إنجليزية على الجزائر من (1620إلى 1682م)،وبحلول سنة 1620م، طلبت الشركات التجارية في لندن المساعدة للحد من ظاهرة التعدي على السفن الإنجليزية، وخاصة عبر مضيق جبل طارق ،وذلك من طرف بحارة الجزائر وإيجاد حل لتلك الاعتداءات وتم إعداد حملات عسكرية ومنها حملة يوم 1620/10/12م، وصلت إلى الجزائر يوم 27 فيبراير 1620م، وتم إرسال مبعوث للمفاوضات ،لقد كانت السفن الإنجليزية متفوقة من حيث طلقات مدفعيتها ،ويقودها نائب أميرال إنجلترا.[2]

لقد طلبت انجلترا إعادة (150) سفينة أخذها الجزائريون خلال السنوات الستة الأخيرة وتسليم القراصنة أسرى لهم ليخضعوا للعدالة ويعاقبون ويستلم جميع السفن مع شحناتها، وجميع رعيا.[3]

إن رياس البحر الجزائريون كانوا يشكلون تهديدا كما كانت البحرية الإنجليزية غير مستعدة للقيام بعمليات طويلة المدى بعيدة عن الشواطئ الإنجليزية[4].

إن الأسطول الإنجليزي لم يقم بقصف مدينة الجزائر رغم الذخيرة الهائلة، وإن البحرية الإنجليزية لم يكن لديها الخبرة والجرأة ما يجعلها تقصف مدينة الجزائر وانسحبت، مما

---

[1]-علي تابليت، المرجع السابق، ص15.

[2]-بوحلوفة محمد أمين، إيالة الجزائر ومملكة إنجلترا ،دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، (1620-1827م)،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2018-2019م، 94-98.

[3]-صالح عباد، المرجع السابق، ص116.

[4]-بوحلوفة محمد أمين، المرجع السابق،ص98.

جعل البحارة الجزائريون في معنويات مرتفعة وجعلهم في المستقبل يزداد عدائهم للسفن الإنجليزية.

جاءت حملة أخرى في 21 مارس 1621م، خاصة بعد أن رأت إنجلترا أن نشاط البحرية الجزائرية لم يتوقف وإزاداد بعد رسو الأسطول الإنجليزي على مشارف مدينة الجزائر تم إعطاء أوامر بحرق كل السفن الجزائرية.

وبسبب الأحوال الجوية توقفت الحملة وعادت إلى إنجلترا إن الأحداث التي كانت في أوربا كانت أكثر خطورة على الملك وعرشه، وإن مكتب السجلات العامة بانجلترا يحتوي على رسائل تخبر عن الاسترقاق الإنجليز.[1]

أخذ الإنجليز يفكرون في إبرام معاهدات مع الجزائر تجنبهم مشاكل القرصنة في حوض البحر المتوسط.[2]

إن فشل السلطات الإنجليزية يرجع إلى عدة عوامل منها ضعف البحرية الإنجليزية، وبعد الجزائر عن إنجلترا وهذا ما يشكل عبئ للتزود بالمئونة والذخيرة والإستراحة، ووجود مشاكل داخلية في العرش الإنجليزي وتخوف ملك إنجلترا من حرب الثلاثين عاما، التى كانت تقصف بأوروبا فحاول الحفاظ على ملكه.

لقد شهدت بريطانيا تغيرا سياسيا واتجهت للحل الدبلوماسي.[3]

قررت الحكومة الإنجليزي، عقد معاهدة مع الجزائر وتعيين قنصل أنجليزي ليسهر على التجارة الإنجليزية ويحاول الحصول على حرية الأرقاء ويمنع الإنجليز أن يصبحوا أعلاجا ويحافظ على الجزائر حتى لا تنظم إلى أعداء إنجلترا في حالة وقوع حرب.[4]

---

[1]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص256.

[2]–بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص ص99–100.

[3]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص257.

[4]–صالح عباد، المرجع السابق، ص117.

إن جهود السفير الإنجليزي (توماس روي)، في القسطنطينية من أجل وقف قراصنة الجزائر وضرورة السلطات الإنجليزية في عقد معاهدة وحماية التجارة الإنجليزية.[1]

توصل الإنجليز إلى إبرام معاهدة في 02 مارس1622م.[2]

محتواها:

- تحقيق السلام بين البلدين
- تعيين قنصل أنجليزي في الجزائر.[3]
- الاتفاق على رد17 أسير جزائري ومبادلتهم بنفس العدد من الأسرى الإنجليز.[4]
- إمكانية دخول التجار الإنجليز إلى الجزائر
- تبادل القناصل
- التجار الإنجليز يأتون بالبضائع لبيعها في الجزائر وكذلك المعدات الحربية والأقمشة.....إلخ
- يمكن تحرير الأسرى عن طريق الشراء.[5]

1-2- معاهدة 23 أفريل 1662م

ظروفها:

عرفت الجزائر في عهد محمد باشا ،انتشرا لطاعون الذي استمر ثلاث سنوات وقضى على ثلث السكان لقد انتقل هذا الطاعون إلى الأسطول العثماني فأثر على الكثير من أفراده فاضطرت الدولة العثمانية إلى منع البحارة من الخروج من الموانئ في هذا الوقت جاءت حملة عسكرية إنجليزية على الجزائر في نهاية 1653م، وفرض على الجزائر دفع تعويضات وجاء وللثأر من الإعتداءات التي تعرضت لها سفن الإنجليز من قبل رياس البحر الجزائريون، وطلب من الباشا إطلاق سراح الأسرى المسيحيين وقدم له الباشا هدايا

[1]–بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص101.

[2]–صالح عباد، المرجع السابق، ص117

[3]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص256.

[4]– بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص102

[5]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص257.

وتعهد بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقبل فدية مخففة وعدم الإعتداء على السفن الإنجليزية ، وبعد وفاة ملك بريطانيا عاد رياس البحر إلى مهاجمة السفن الإنجليزية التجارية.[1]

وعرفت المملكة الإنجليزية مشاكل مقابل ساحل شمال إفريقيا بعد سنة 1660، فقد كان هناك مئات الأرقاء الإنجليز، لقد بعث ملك إنجلترا برسالة إلى الجزائر من أجل عقد معاهدة كما أمر قنصله لدى الباب العالي ،لكي يفاوض على معاهدة جديدة بنفس شروط المعاهدة السابقة مع إضافة شروط جديدة.[2]

لقد كان للشروط التي وضعها الجزائريون والتي هي من حقهم الصعود إلى السفن وتفتيشها وحقهم إستعمال العنف على طاقم السفينة من أجل الحصول على معلومات مما أثر على سير المفاوضات، بحيث إحتج القنصل وأشار إلى أن الضباط الإنجليز يجب أن يحملوا بضائع إسبانية ليجعلوا من رحلتهم مفيدة ،وإذا لم يضيفوا فإن السفر سوف يتوقف وعند ما لم يحصلون على ترضية فإن التدخل المسلح هو الحل.[3]

قامت السفن الإنجليزية بقصف مدينة الجزائر وحصونها لكن القصف لم بحقق نتيجة، وعادت السفن الإنجليزية خائبة.[4]

إن الحملات العسكرية الإنجليزية على الجزائر عكرت مسار العلاقات بين البلدين، قامت الجزائر بسجن القنصل البريطاني، وتحت ضغط رجال الدين والأسرى بالجزائر ،حيث وعد ملك إنجلترا بحل القضية بالوساطة ،وتم توقيع معاهدة بين الطرفين سنة1660م، وتم خرقها بواسطة بريطانيا بحملة سنة 1661م، لكنها فشلت.[5]

---

[1]–صالح عباد، المرجع السابق، ص127.

[2]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص257.

[3]–المرجع نفسه، ص257.

[4]–صالح عباد، المرجع السابق، ص127

[5]–خديجة حالة، الجاليات الأوربية في الجزائر إبان العهد العثماني(1700–1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أحمد دراية –أدرار،2013، ص38.

بعد تعرض الجزائر لزوبعة بحرية حطمت سفنها على رصيف الميناء الجزائر، وأبرمت الجزائر معاهدة سلم بين الجزائر وبريطانيا وهي معاهدة 1662م[1]

محتواها:

- إستجابة الداي لمعظم الشروط الإنجليزية، (أنظر الملحق رقم 01)
- خلقت نظام مرور وافقت عليه الجزائر على إحترامه وهي الموافقة على صعود إثنين من الرجال لتفتيش السفن.[2]
- حرية التجارة
- توقف أعمال القرصنة .[3]
- حاولت إعادة تنظيم شراء الأرقاء الإنجليز .[4]
- منع إسترقاق الإنجليز مستقبلا
- تحرير العبيد الإنجليز مقابل دفع مبلغ مالي .[5]

1-3- معاهدة 03 ماي 1664م:

ظروفها:

لم يدم السلام طويلا بين الجزائر وإنجلترا فقد توترت العلاقات بين الطرفين.

بحيث إن معاهدة 1662، خرقت نظام مرور وافقت عليه الجزائر وحدد بإثنين من الرجال الذين يصعدون إلى السفينة الإنجليزية لتفتيشها وركابها وبضائعهم وحاولت المعاهدة أن تنظم إعادة شراء الأرقاء الإنجليز لكن القنصل الإنجليزي (براون)، قال بأن الجزائريون كانوا يستولون على الغنائم كما يسيؤون معاملتهم، وهم لا يحسنون قراءة جوازات السفر ولا يقتدون إلا بمصالحهم.

---

[1]-صالح عباد، المرجع السابق، ص128

[2]-جون ب وولف، المصدر السابق، ص322.

[3]-صالح عباد، المرجع السابق، ص128

[4] -جون ب وولف، المصدر السابق، ص322

[5] -صالح عباد، المرجع السابق، ص128

بعد موت القنصل (براون)، اهدت عروس(شارل)القنصل الجديد ميناء طنجة على أنه صداقها ولا يمكن تموين هذا الميناء إلا من ناحية البر وهو بعيد عن إنجلترا لكن كان معظم تموينه يأتي من إسبانيا عبر مضيق جبل طارق ،وهذا النقل يأتي بسفن صغيرة تحمل العلم الإنجليزي ولها رخصة من حاكم طنجة، ولكن البحارة يتكلمون الإسبانية ،وكانوا حقا إسبان، ولكن كانوا رعايا الملك نظر الجزائريون لبحارة بأنها هذه السفن هدفهم المفضل وأن طاقمها مرشح للرق في المقابل عندما أرسى ضابط بحرية إنجليزي في طنجة ومع جماعة من المسافرين الأتراك والجزائريون ، فإذا بهم يجبرهم على العمل في شحذ الحجارة.[1] صادر البحارة الجزائريون سفينة إنجليزية تحمل رعايا الملك مما اضطر القنصل للاحتجاج.[2] غير أن الديوان في الجزائر برر ذلك بأن جميع ركاب رعيا سفينة إسبانية وليسوا إنجليز، وأن ضابط إنجلترا أخذ بعض المسافرين الأتراك والجزائريون وأجبرهم على العمل في مدينة طنجة.[3]

لقد كانت البحرية الجزائرية معظم فوهات مدافعها من الحجم الصغير، أرسل ملك إنجلترا رسالة إلى الباشا في الجزائر يخبره فيها بأن السيد (جون لوسون)، إتجه إلى الجزائر من أجل الحصول على ترضيات نتيجة للإخلال بمعاهدة1662م، التي صادق عليها السلطان العثماني.[4]

تمكن لوسون من تحرير ثمانية سفن إنجليزية ،وجاء بعده القنصل (توماس ألان)، من أجل تجديد معاهدة 1662م، وبعد تصادم بحري قوي مع الأسطول الإنجليزي وقع الجزائريون معاهدة1664م.[5]

---

[1]–جون بوولف، المصدر السابق، ص322 ص323.

[2]–بلقاسم موسى،توفيق رقيق،المرجع السابق، 43.

[3]–بلقاسم موسى ،ورقيق توفيق، المرجع السابق، ص43.

[4]–جون ب وولف، المصدر السابق، ص324.

[5]–بلقاسم موسى، توفيق رقيق، المرجع السابق، 44.

محتواها:

- إحترام بنود معاهدة1662م
- إضافة بندين الأول منع تعرض أي رعية أو تاجر إنجليزي للظلم أو التفتيش في الموانئ الجزائرية والبند الثاني وهو السماح للقنصل الإنجليزي بمغادرة الجزائر في حالة حدوث أي توتر في العلاقات مستقبلا ،بحيث كانت الجزائر تسجن القنصل عندما تسوء العلاقات.[1]
- وقف التدخل على المسافرين فى السفن الإنجليزية.[2]

1-4-معاهدة10 أفريل 1682م:

ظروفها:

في سنة1669م أبرمت الجزائر اتفاقية جديدة مع فرنسا الأمر الذي أغضب الإنجليز وهاجموا الجزائر بالمدافع ، لكن الجزائر ردت الهجوم ،فتعكرت سير العلاقات بين البلدين ليقوم كل طرف بأعمال عدوانية ضد الطرف الأخر.

بعد إعلان الحرب من طرف الإنجليز قامت الجزائر بالإستلاء على سفينة إنجليزية في نفس السنة ،ونتيجة للإستمرار الجزائر في إعتراضها للسفن الإنجليزية وأسر طاقمها، إتخذت إنجلترا طريق الحرب ،وأرسلت (ألان تومس) إلى مدينة الجزائر من أجل تجديد معاهدة ، وإطلاق سراح الأسرى وكان لديه تعليمات بالتعدي على أية سفينة كانت في طريقه وعندما وصل طلب اطلاق سراح الأسرى الإسبان والإنجليز ومعاقبة رياس البحر وإن لم يحصل على ترضية فإنه سوف يهاجم السفن الجزائرية في المرسى.

رفضت الجزائر مطالب القنصل الإنجليزي وتم إحراق سفينة جزائرية وفي سنة 1671م، بدأ هجوم إنجلترا على مدينة بجاية وتحطمت سبعة سفن جزائرية ،وتم أسر القنصل الإنجليزي مع العاملين في القنصلية وسجنوا.

---

[1]-نفسه، ص324.

[2]-جون بوولف، المصدر السابق، ص324

وفي سنة 1674م، أرسل الملك الإنجليزي بعثة إلى الجزائر من أجل إفتداء الأسرى،وقامت بمهامتها ،لم تشهد العلاقات الإنجليزية الجزائرية إستقرار طويلا خاصة بعدما إستولى الإنجليز على مواقع الهولنديين بعد هزمهم سنة 1675م ولم يمر وقت على هذا التوسع الإنجليزي .[1]

خاصة بعد إزدياد النشاط التجاري للإنجليز مما خلق مشاكل مع الجزائر بحيث كانت السفن الإنجليزية تبحر وفي طاقمها رعايا البلدان المعادية وتحمل معها جوزات سفر مزورة من طرف الفرنسيون التي كانوا يبيعونها للإسبان والجنويون لتسهيل تنقلهم في البحر مستغلين جهل الجزائر باللغات الأجنبية.[2]

بعد أن أصبح (صامويل مارتن)، قنصل عام قام بإفتداء بعض الأسرى سنة 1675م،لقد أصبحت مسألة الأسرى تؤرق ملك إنجلترا وبسب إنتهاكات الإنجليز للإتفاقيات مع الجزائر و التي تنص بعدم تنقل الإنجليز في سفن بلدان معادية للجزائر وبموجب معاهدة سابقة كانت السفن تحمل تصاريح بالمرور ولم تف السفن بذلك بقيت مسألة جوزات السفر متأزمة بين الجزائر والدول الأوربية، بحيث أن الجزائريون لم يحسنون اللغات الأجنبية وبدون العلامات المميزة مثل ختم القنصلية وشكل الوثائق لم يحكم على أوراق السفينة سليمة أم مزورة مما طرح عدة مشاكل.[3]

تدخل السلطان العثماني وفرض صلح على الجزائر لكن الجزائر لم تعره أية إهتمام[4]، وفي سنة1676م، تم مصادرة سفينة إنجليزية من طرف الجزائر بسب التصاريح وكان رد الإنجليز المعاملة بالمثل وتم الإستلاء على السفن الجزائرية[5]، وسنة 1677م تم الإستلاء على سفن جزائريين وتم أسر أخرى بمضيق جبل طارق.

---

[1]–بلقاسم قرباش، المرجع السابق،ص68.

[2]–بلقاسم موسى، توفيق رقيق، المرجع السابق، 44.

[3]– بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص ص136 –137.

[4]– ربوح حكيمة وبوعميرة جيلالي، المرجع السابق،ص 105 .

[5]– بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص ص138 –139

كان رد الجزائر عنيفا وهاجم الجزائريون التجار الإنجليز في البحر بشراسة وتم الإستلاء في الفترة (1677-1682م) على 153 سفينة إنجليزية.[1]

إن علاقة الجزائر بالإنجليز في هذه الفترة أصبحت تتأثر بعاملين هو المحيط الدولي، وهي علاقة الجزائر مع الدول الأوربية ، الأمر الذي لزم على إنجلترا تغيير سياستها التي كانت ترى أنها لاتخرج عن إستعمال القوة للإجبار الجزائر للرضوخ للسلام والعامل الثاني هو القوة الحاكمة في الجزائر حيث أن بنية النظام في الجزائر يخضع لرياس البحر الذين كانوا ينظرون إلى إنجلترا أنها عدو وإلى الداي والديوان والتي كانت سياستها مهادنة إنجلترا وعقد السلام معها هذه العوامل سترسم سياسة جديدة إبتداء من سنة 1680م.[2]

وفي سنة 1680م تولى الأدميرال أرثر هاربرت قيادة الأسطول الإنجليزي وشدد الخناق على السفن الجزائرية وتمكن سنة ،1681م، من حجز 5 سفن جزائرية كبير ة وأسر 460 رجل و38 بندقية .[3]

بعد التوقيع على معاهدة مع هولندا ، حصلوا بموجبها على تجهيزات حربية يستعملها البحارة الجزائريون ضد التجارة الإنجليزية ،فقام الإنجليز باستغلال حالة التوتر التي تطبع العلاقات الجزائرية الفرنسية [4]، بعد قصف فرنسا للجزائر سنة 1682م، بدأ داي الجزائر في التفكير في عقد معاهدة سلام مع إنجلترا لتخفيف الضغط ، بحيث أنه لا يمكن أن يكون في عداء مع دولتين.[5]

[1]-بلقاسم قرباش،المرجع السابق، ص ص 68 -69.

[2]-بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص ص139 -139

[3]-بلقاسم موسى، توفيق رقيق، المرجع السابق، 45.

[4]-بلقاسم قرباش،المرجع السابق، ص 69.

[5]-بلقاسم موسى، توفيق رقيق، المرجع السابق، 45

كما إقتدى الإنجليز بالهولنديون وعقدوا معاهدة صلح مع الجزائر بعد أن تضاعفت خسائرهم طيلة 14 سنة ،حيث إستولى الجزائريون على 350 مركبا وآسرو 6ألاف شخص إنجليزي[1]، وجاءت[2]، **معاهدة 1682م.**[3]

محتواها:

إحتوت على 22 بندا وتعتبر تجديدا لمعاهدة 1664م، وبنفس الشروط ،ونصت على بنود جديدة[4]، ولقد ضبطت العلاقات بين البلدين للأكثر من مئة سنة .[5]

- حلت نطاق الخلاف بين الطرفين.
- إعطاء كمية من البارود والمدافع وكل ما يلزم لتجهيز السفن للجزائر
- إطلاق سراح 50 أسير
- عالجت قضية للمواطنين الإنجليز في البحر ومنحت لهم حرية الشراء السلع من المدن دون إجبار وقضية التفتيش السفن الإنجليزية في الجزائر الحق في إرسال قاربا يحمل مرافقين إثنين على أن لا يتعرضون للممتلكات الموجودة في السفينة.
- نصت على أن لا تباع السلع الإنجليزية المسلوبة في الجزائر
- الملك البريطاني غير ملزم بتحرير أسراه حاليا.[6]
- قبول الإنجليز أن يقوم القراصنة بحماية بواخرها في البحر المتوسط .
- إحترام السلم بين البلدين
- تمديد مدة جواز السفر ب15 شهرا في البند الرابع

---

[1]–يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص84.

[2]–بلقاسم قرباش،المرجع السابق، ص 69.

[3]– بلقاسم موسى، توفيق رقيق، المرجع السابق، 45

[4]– بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص 153

[5]– بلقاسم قرباش،المرجع السابق، ص 69–70.

[6]–ربوح حكيمة وبوعميرة جيلالي، المرجع السابق، ص107.

- في البند السادس جاء بضرورة تقديم العون للسفن الإنجليزية العالقة في البحر في حالة غرقها ولايجوز الإستلاء عليها
- في البند التاسع والعاشر جاء ليخدم مصالح إنجلترا
- البند 11 يحمي الأسرى
- بموجب هذه المعاهدة تنازلت إنجلترا عن 350 وحدة بحرية لصالح الجزائر.[1]
- هذه المعاهدة كانت لصالح إنجلترا ولم تكن لصالح الجزائر ماعدا كسب الجزائر للإنجليز في حربها ضد فرنسا.[2]

1-5-معاهدة 05 أفريل 1686م:

كانت معاهدة سلم وتجارة في عهد إبراهيم خوجة داي الجزائر وجمس الثاني ملك إنجلترا وإيرلندا وإسكتلندا بتاريخ 5أفريل 1686م.[3]

تعتبر هذه المعاهدة مكملة للمعاهدات السابقة:

محتواها:

- نصت على إحترام الرعايا الإنجليز وحماية سفنهم التجارية في المتوسط
- البند الثامن جاء بنص جديد معاهدة عدم جواز لسفن الجزائر بالطواف في الموانئ والمرافئ والطرق التجارية الخاصة بإنجلترا وحسب إنجلترا تريد حماية تجارتها بتأسيس طرق بحرية جديدة بقوانين دولية لا يحق لأي دولة التعرض لها أو نهب سفنها مستقبلا.[4] (أنظر الملحق رقم 02)

---

[1]–بلقاسم موسى، توفيق رقيق، المرجع السابق، 48

[2] –بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص 153.

[3]–مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق ، ص190.

[4]–جون بـ وولف، المرجع السابق، ص260

المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية الهولندية:

هولندا: ارتبطت الجزائر مع هولندا خلال فترة الدولة العثمانية ،وكان لها قناصل إبتداء من سنة 1616م، وكانت في حالة سلم وعداء وعقدت الجزائر معها عدة معاهدات وإتفاقيات في القرن 17م، وكانت تشمل الأراضي المنخفضة، وتضم الدول (بلجيكا، شمال فرنسا، لوكسومبورغ، وتشمل 17 إقليما.

المعاهدات مع هولندا:

تضمن مبحثنا هذا04 معاهدات وإتفاقيات وتشمل أهم المعاهدات

1-1-معاهدة 1622م:

ظروفها:

بعد سنة 1609م، جاء الهولنديون عبر مضيق جبل طارق ليشترو ويبيعوا، بدل محاربة عدوهم السابق إسبانيا ،كما أن الهولنديون أصبحوا يباعون في أسواق الرقيق بتونس والجزائر وكانت البضائع الهولندية تأخذ كغنائم وحاول حكام هولنديون تحييد بحارة شمال إفريقيا وإنجلترا ،تم عقد معاهدة 1612م وهي معاهدة إمتياز مع السلطان العثماني من أجل دخولهم إلى البحر المتوسط[1]، وتعهدت لرجال سفن هولندا بعدم أسرهم من قبل بحارة شمال إفريقيا طالما عدم لجوئهم إلى القرصنة وإيجاد ملجأ لسفنهم وفرصة لشراء المؤونة البحرية ونصت هذه المعاهدة على أن لا يباع الهولنديون في اليونان وآسيا لكنها لم تشر إلى شمال إفريقيا، إن هذه المعاهدة لم تمنع حصول الصعوبات في المصالح التجارية الهولندية والمجموعات البحرية المغربية.[2]

---

[1]- إسماعيل توتة، علاقات الجزائر مع دول يحر الشمال في القرن17م إلى القرن19م، أطروحة دكتوراه، علوم، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة- عين الدفلى، 2020م-2021م، ص58.

[2]- جون بـ وولف، المرجع السابق، ص ص260،261.

تم تعيين قنصل هولندي في الجزائر سنة 1616م،وهو،" **وايجنات دي كيسر**، وذلك يعد التدخل لدى السلطان العثماني من القنصل العام لدى شمال إفريقيا (هاغا).

لقد إعتمد الهولنديون سياسة القنصل التاجر ، وأصبح القنصل يوقع المعاهدات ويقدم الهدايا للحكام ويدعم التجار الهولنديون ويفاوض من أجل تحرير الأسرى.[1]

لم يعد الهولنديون حلفاء الجزائر ضد إسبانيا بل أصبحوا يفضلون التجارة في الموانئ الإسبانية، لقد كان الهولنديون مستعدون للتجارة مع العدو والصديق في أن واحد وكانوا يصرون على عدم تدخل الحرب في المصالح التجارية.

أما رياس البحر الجزائريون فقد أصروا على حقهم في مصادرة بضائع عدوهم وإسترقاق الأسرى مهما كانت السفن التي كانوا عليها ، لم يرضى الجزائريون بتلك الحصانة التي أعطاها لهم السلطان العثماني للسفن والبحارة الهولنديون ،لقد كانت السفن الهولندية مهمة لهم ، بحيث كانت محملة بالأسلحة الثقيلة، وكانت سفن صغيرة مسلحة تسليحا خفيفا مما جعلها هدفا سهلا.[2]

لقد كانت خسائر هولندا مابين (1613م-1622م)، 447 سفينة هولندية أخذت كغنائم ،وكانت خسائر التجار أمستردام كبيرة مما جعلهم يضعون حدا لذلك.[3]

وكانت العلاقات الجزائرية مع هولندا متذبذة بين العداء والسلم في البداية ،وكانت أهم القضايا هي شحن البضائع والإفراج عن السجناء هي أصل العداء بين البلدين.[4]

لقد رأى حكام الجزائر أهمية بناء علاقات قوية مع هولندا والتوسع إلى التعاون العسكري والتجاري لذلك جاءت معاهدة 1622م.[5]

---

[1]-إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص57، 58.

[2]-جون بـ وولف، المرجع السابق، ص ص261،260.

[3]-نفسه، ص261.

[4]-عبد القادر فكاير، إسماعيل توتة، جوازات السفر الجزائرية لدول بحر الشمال (1583-1830م)،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد(7)، العدد(02)، جوان2020م، ص34.

[5]-إسماعيل توتة، المرجع السابق، ص58.

محتواها: هي معاهدة سلم وتجارة من أهم بنودها

- يمنح للسفن التجارية الهولندية حرية الإبحار في البحر المتوسط ، شرط إظهارها جواز السفر
- أمر داي الجزائر قادة البواخر بعدم مهاجمة البواخر الهولندية ،وعدم التعرض لها.
- نصت المعاهدة على الإلتزام بالإتفاق المبرم بين السلطان العثماني والقنصل الهولندي (هاغا)، المبرم من طرف القسطنطينية في 1617م، والذي نص على حرية الملاحة والتجارة ووجوب تحرير العبيد
- نصت على البواخر الهولندية التجارية تجنب الموانئ الإسبانية ،وعدم شحن البضائع التابعة للإسبان.
- بند خاص بتفتيش السفن ،حيث زودت بجوازات سفر مختومة من طرف القنصل المتواجد في الجزائر[1]

1-2-معاهدة 1626م:

ظروفها:

بعد معاهدة 1622م ،كان البحارة الجزائريون غير مستعدين لتفويت فرصة الإستلاء على الغنائم الضخمة، والإستلاء على السفن الهولندية في سنة 1624م، أرسل الهولنديون أحد أساطيلهم إلى البحر المتوسط ، وإستولى على عدد من السفن الجزائرية.[2]

وعند وصول الأسطول إلى ميناء الجزائر طالبوا بإطلاق سراح الأسرى الهولنديون، وإحترام بنود المعاهدات الموقعة.[3]

لما رفض الباشا إطلاق سراح الأسرى قام الهولنديون يشنق الأسرى الأتراك والأهالي الذين كانوا على متن سفنهم.[1]

---

[1]-المرجع نفسه، ص53.

[2]-جون بـ وولف، المرجع السابق، ص ص262.

[3]-صالح عباد، المرجع السابق، ص117.

قام سكان الجزائر باحتجاج مما إضطرت الجزائر إلى إطلاق سراح الأسرى الهولنديون وأعلنت أنها مستعدة لعقد معاهدة جديدة ،وجاء ت معاهدة 1626م، وكانت مماثلة للسابقة.[2]

محتواها:

- جاءت مماثلة لمعاهدة 1622، وإضافة بعض البنود القليلة
- الحق للبحارة الجزائريون تفتيش السفن الهولندية وإذا وجدت حمولة للعدو ومهربة على السفينة الهولندية فيتم مصادرتها ،وإذا وجد ركابها من رعايا العدو يمكن أسرهم.
- منع أي معاملة سيئة أو قاسية
- إقامة منصب (سفير)، في الجزائر وله إمتيازات خاصة والسماح له بالمغادرة في حالة الحرب.[3]

وهناك بنود تتعلق بالتجارة منها منح رخص المغادرة وأمن السفن في موانئ.

عدم إجبار التجار الهولنديون على دفع الضريبة الجمركية إلا على البضائع التي بيعت وإشترت فعلا والسماح لهم بمبادلة تجارتهم بضائع داخلية والسماح لهم بإستيراد المواد الممنوعة وهي البارود والرصاص والمدافع...إلخ

وتناولت المعاهدة إنزال الأرقاء الهولنديون أو الأعلاج في حالة لجوء أحدهم للسفن الجزائرية إلى ميناء يقع تحت سلطة هولندا.[4]

---

[1]–جون بـ وولف، المرجع السابق، ص ص262

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص117.

[3]–جون بـ وولف، المرجع السابق، ص ص262

[4]–صالح عباد، المرجع السابق، ص117.

1-3-معاهدة 1679م:

ظروفها:

كان لوصول بعثة التجار الهولنديون تطلع للسلام مهما كان الثمن ذلك أن التجار الهولنديون أبعدو تقريبا من البحر المتوسط بعد سنة 1672م، من قبل التجار الخواص الفرنسيين كما أن سمعة البحرية الهولندية بعد الهزيمة التي تلقوها على يد الإسبان عند صقلية سنة 1675م، كانت في أخفض نقطة وأي سفينة هولندية كانت تقع فريسة سهلة للجزائريين غير أن الوضع الأوربي بدأ يتغير سنة 1678م.[1]

وبالرغم من أن الهولنديون كانوا بعيدين عن منصة البحر المتوسط ،إلا أنهم ارسلوا أساطيلهم ليشاركوا الدول الأوربية الأخرى في القرصنة البحرية والتي تذر لهم أموالا.[2]

ومحاربة الجزائريون وباقي الدول المغربية الأخرى والدولة العثمانية، غير انهم تعرضوا لخسائر كبيرة من طرف القوات البحرية الجزائرية، وخاصة بعد موت الأميرال رويتر.[3]

إقترح المفاوضون الهولنديون السلام مع الجزائر وتنبه التجار الهولنديون الى ان شراء الحماية سيكون أرخص من فرضها بالقوة ،وخلال شهر أفريل سنة 1679م،تم عقد معاهدة صلح كانت أكثر المعاهدات سلاما التي وقعت بين الجزائر والدول الأوربية

محتواها:

إحتوت على 21 بندا[4] منها:

- التعهد بتزويد الجزائر بالمدافع وكل ما يلزمها من أشرعة وبارود
- الإلتزام بدفع ذلك كل سنة.[5]

---

[1]-جون بـ وولف، المرجع السابق، ص ص262

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص84.

[3]-يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص84.

[4]-جون بـ وولف، المرجع السابق، ص 338.

[5]- مبارك الميلي،المرجع السابق، ص186.

- الموافقة على دفع أتاوة (وصفت من طرف الإنجليز والفرنسيين أنها مخجلة)
- منح الداي مدافع ثقيلة وبنادق وغيرها سواء في شكل هدايا أو في شكل هدايا سنوية مستمرة.

اختتمت المعاهدة بإضافة إتفاقية سنة 1680م، و1681م.[1]

1-4-معاهدة 1677م:

مع بداية 1674م بادرت الجزائر لإقامة إتفاقية سلم مع هولندا ،وتم إرسال المبعوث (طوماس هاي)،الذي لم يحصل سوى على فدية الهولنديون مع الآغا محمد داي الجزائر .[2]

إن هولندا يعد سنة 1672م ،كانت بعيدة كل البعد عن البحر المتوسط وذلك بسب التجار الفرنسيون الخواص ،وكانت فريسة سهلة لتجار الجزائريون [3]، غير أنهم كانوا يشاركون الأوربيون في القرصنة البحرية في البحر المتوسط ،وتعرضوا لعدة خسائر.[4]

إقترحت هولندا السلام مع الجزائر لحماية تجاوزاتها فجاءت معاهدة 1677م[5].

محتواها:

- تحرير الأسرى مقابل فدية
- تقديم هولندا 8 مدافع للجزائر[6]
- عدم تعرض أهل مدينة الجزائر للسفن التي تأتي للإعطاء الفدية
- دفع قيمة محددة للبضائع عند دخول وهي 5 بالمئة عن البضائع المهربة[7]

---

[1]- جون بـ وولف، المرجع السابق، ص 338

[2]- علي تابليت، المرجع السابق، 252.

[3]-جون بـ وولف، المرجع السابق، ص 338

[4]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص84

[5]-جون بـ وولف، المرجع السابق، ص84

[6]-عبد القادر فكاير، علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف...، ص193،ص194.

[7]-علي تابليت، المرجع السابق، 252.

الخاتمـة

من خلال تطرقنا لموضوع المعاهدات بين الجزائر والدول الأوربية (المحتوى والمضمون)، توصلنا إلى جملة من النتائج، هي كتالي:

- لقد عرفت الجزائر أواخر القرن 15م ،وبدايات القرن 16م، هجمات مسيحية مترددة على السواحل الجزائرية والتي أدت إلى إحتلال بعض مدنها الساحلية.
- كانت مقاومة الأهالي لهذه الهجمات شرسة جدا ولكن تعذر الأمر لغياب الأسلحة الكاملة لمواجهة العدو
- إن هذه التحرشات على السواحل الجزائرية والتي كانت ذات طابع ديني أكثر منها عسكري سياسي.
- إن الهجوم المسيحي الذي قادته إسبانيا على سواحل بلدان المغرب الإسلامي، كان هدفه التوسع في الضفة الجنوبية والسيطرة عليها.
- ظهور الإخوة بربروس على ساحة الصراع في الحوض الغربي للمتوسط، غير مجرى الأحداث ورجح الكفة لصالح الجزائر والتي إستطاعت في فترة وجيزة التخلص من الهجمات الإسبانية والقضاء عليها.
- دخول الجزائر كإيالة عثمانية مكنها من إكتساب هيبة دولية خلال هذه الفترة
- إلتزمت الجزائر بمبدأ أنه من السهل عقد أي معاهدة أو إتفاقية ولكن من الصعب المحافظة عليها.
- إلتزمت الجزائر بمواقفها السياسية تجاه الدول الأوربية، وإلتزمت الحياد في اي صراع وحرب كانت تدور بينهم حيث لم تتخل عن هذا طوال فترة القرن 17
- موقف الجزائر الرسمي كان واضحا إتجاه الدولة العثمانية ،حيث أنه من صادق الدولة العثمانية تصادقه الجزائر ومن عادا الدولة العثمانية فهي عدو له.
- كانت أغلب المعاهدات الجزائرية الأوربية تدور حول المجالات (السياسية، ومعاهدات السلم والصداقة، وكذلك المعاهدات التجارية)

- كانت سياسة الجزائر واضحة في عقد المعاهدات والإتفاقيات ،كما أنه لم ترضخ للمطالب الأوربية وضغوطها
- إن أكثر الدول الأوربية التي عقد معاهدات وإتفاقيات خلال القرن 17م ،هي فرنسا ،حيث عقدت مع الجزائر أكثر من 11 معاهدة بين معاهدات سلم وصداقة ومعاهدات تجارية، ولكن كانت فرنسا كثيرا ما تنقض هذه المعاهدات، مما كانت تلتجئ إلى الدولة العثمانية للتوسط لها في حل النزاع مع الجزائر
- كما كانت إنجلترا ثاني دولة تعقد المعاهدات مع الجزائر ، إلا أن إنجلترا كانت تتجه نحوى السلم واللين إلا في بعض المعاهدات التي التجأت فيها إلى إستعمال التهديد البحري للأسطول الجزائري، وذلك يعود لسبب أن إنجلترا كان لها منافس أخر وهو فرنسا ، مما إتخذت أسلوب لين في المعاهدات والعلاقات مع الجزائر.
- وفي الأخير تكون المعاهدات التي عقدتها الجزائر مع الدول الأوربية صورة من صور السيادة الجزائرية ،وقوة الدولة الجزائرية في العصر الحديث وهذا ما وجدناه في محتواها ومضمونها وحاولنا الإشارة اليه واثباته في هاته الدراسة

الملاحق

الملحق رقم 01 : رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول[1]

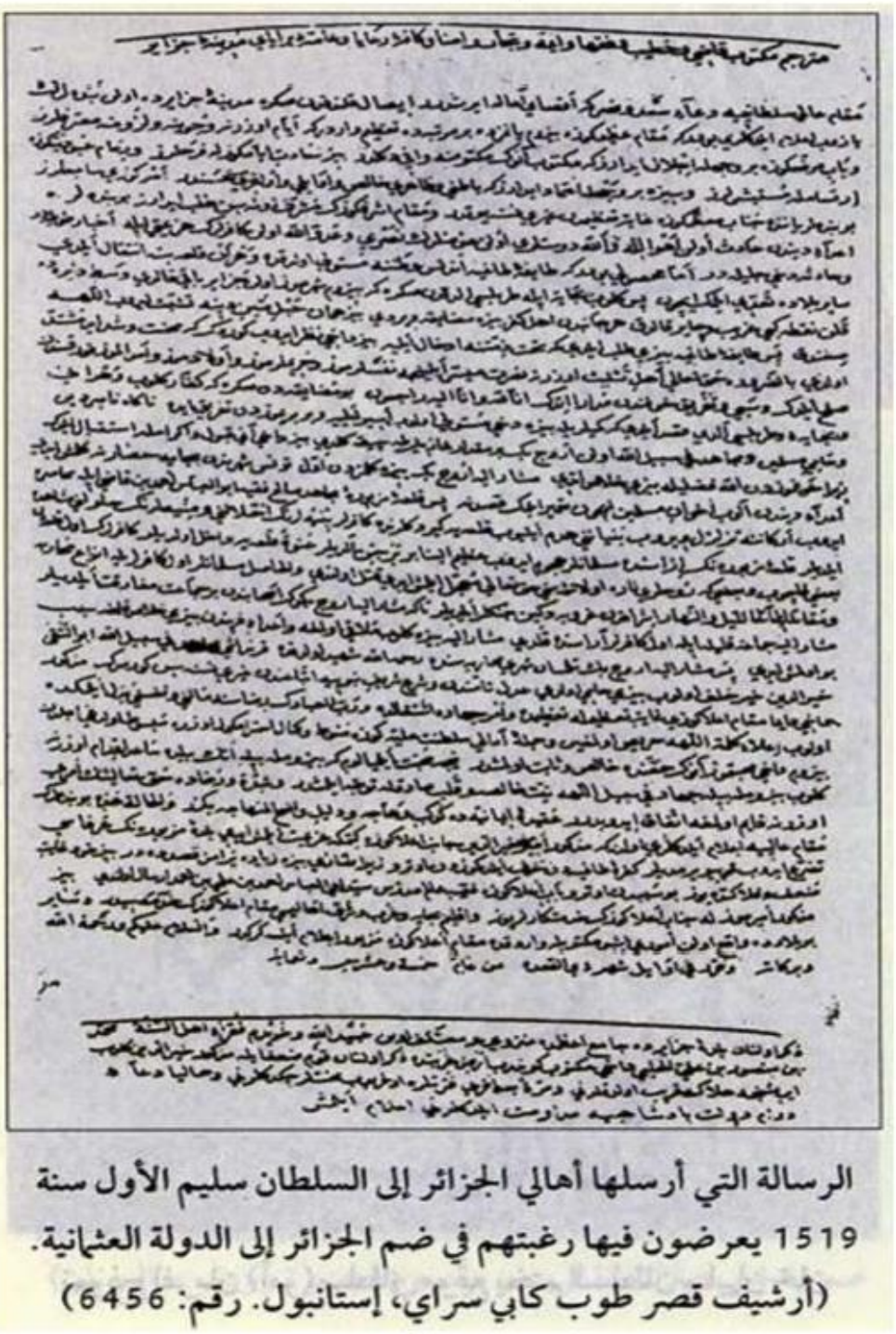

الرسالة التي أرسلها أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519 يعرضون فيها رغبتهم في ضم الجزائر إلى الدولة العثمانية.
(أرشيف قصر طوب كابي سراي، إستانبول. رقم: 6456)

أنظر الملحق رقم (02):معاهدة 19 سبتمبر 1628

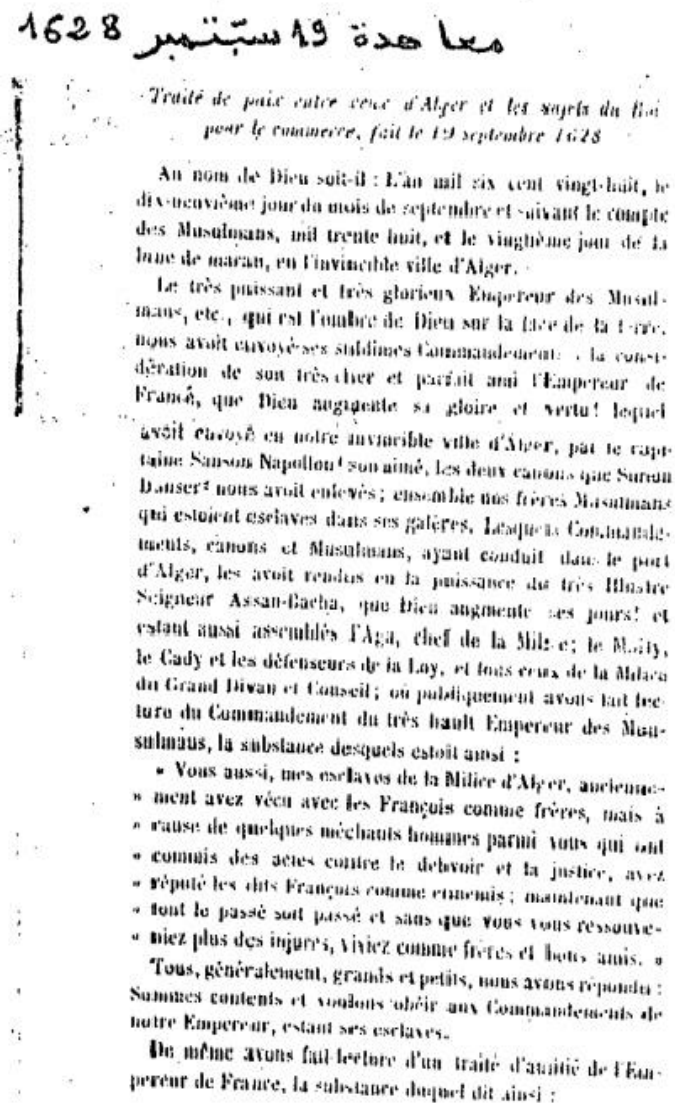

معاهدة 19 سبتمبر 1628

Traité de paix entre vous d'Alger et les sujets du Roi pour le commerce, fait le 19 septembre 1628

Au nom de Dieu soit-il : L'an mil six cent vingt-huit, le dix-neuvième jour du mois de septembre et suivant le compte des Musulmans, mil trente huit, et le vingtième jour de la lune de maran, en l'invincible ville d'Alger.

Le très puissant et très glorieux Empereur des Musulmans, etc., qui est l'ombre de Dieu sur la face de la Terre, nous avoit envoyé ses sublimes Commandements à la considération de son très cher et parfait ami l'Empereur de France, que Dieu augmente sa gloire et vertu! lequel avoit envoyé en notre invincible ville d'Alger, par le capitaine Samson Napollon[1] son aimé, les deux canons que Sureau Dauser[2] nous avoit enlevés; ensemble nos frères Musulmans qui estoient esclaves dans ses galères, lesquels Commandements, canons et Musulmans, ayant conduit dans le port d'Alger, les avoit rendus en la puissance du très Illustre Seigneur Assan-Bacha, que Dieu augmente ses jours! et estant aussi assemblés l'Aga, chef de la Milice; le Mufty, le Cady et les défenseurs de la Loy, et tous ceux de la Milice du Grand Divan et Conseil; où publiquement avons fait lecture du Commandement du très haut Empereur des Musulmans, la substance desquels estoit ainsi :

« Vous aussi, mes esclaves de la Milice d'Alger, anciennement avez vécu avec les François comme frères, mais à cause de quelques méchants hommes parmi vous qui ont commis des actes contre le debvoir et la justice, avez réputé les dits François comme ennemis; maintenant que tout le passé soit passé et sans que vous vous ressouveniez plus des injures, vivez comme frères et bons amis. »

Tous, généralement, grands et petits, nous avons répondu : Sommes contents et voulons obéir aux Commandements de notre Empereur, estant ses esclaves.

De même avons fait lecture d'un traité d'amitié de l'Empereur de France, la substance duquel dit ainsi :

أنظر الملحق رقم (03): معاهدة سلم وتجارة بين بريطانيا والجزائر، منشورات وزارة التربية

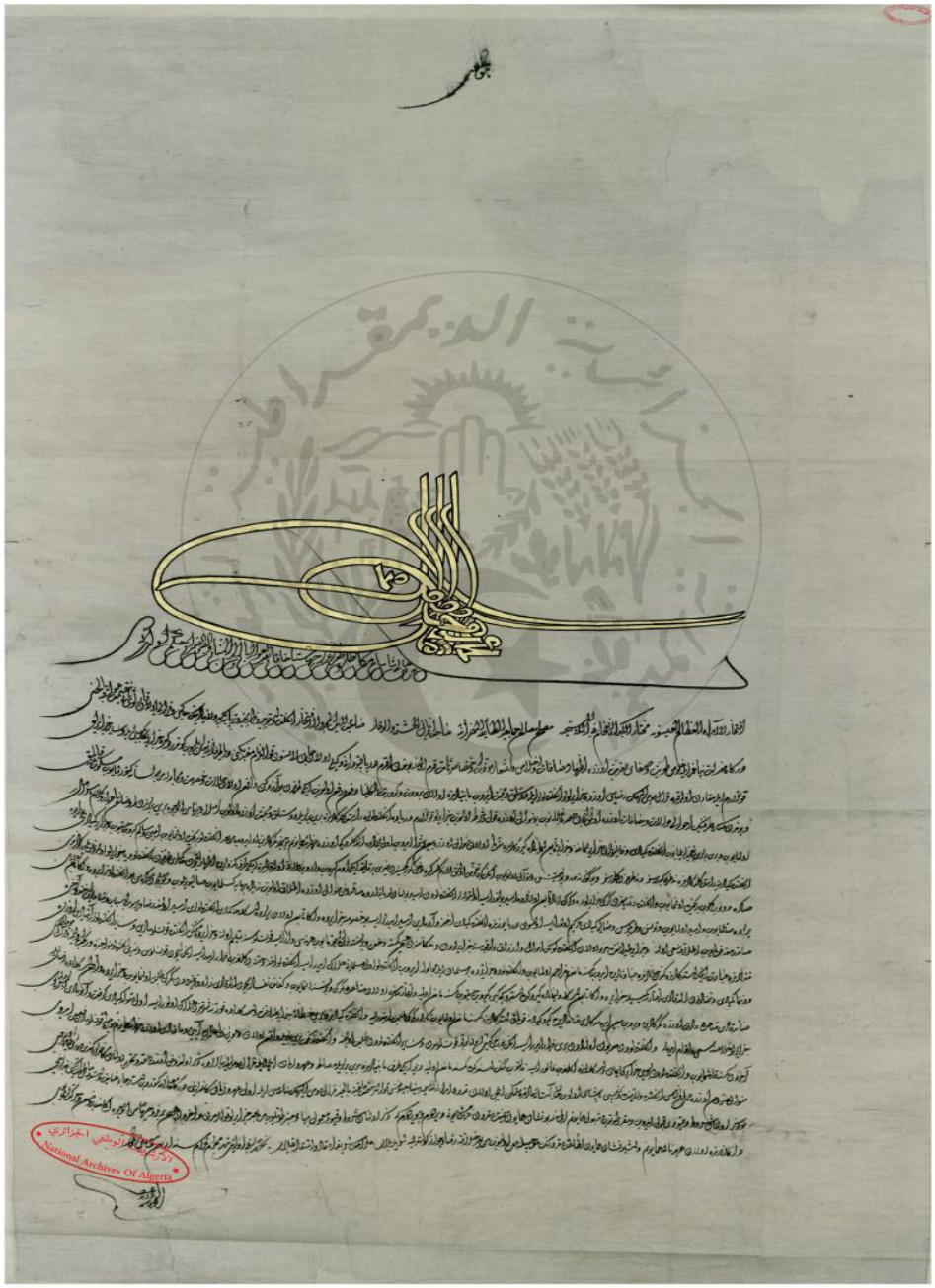

معاهدة سلم بين إيالة الجزائر ومملكة بريطانيا الجزائر، في 10 نوفمبر 1662.

Treaty of peace between the Regency of Algiers and Great Britain, on the 10th of November 1662.

أنظر الملحق رقم (04): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وهولندا، جمل قنان، مرجع سابق، ص156.

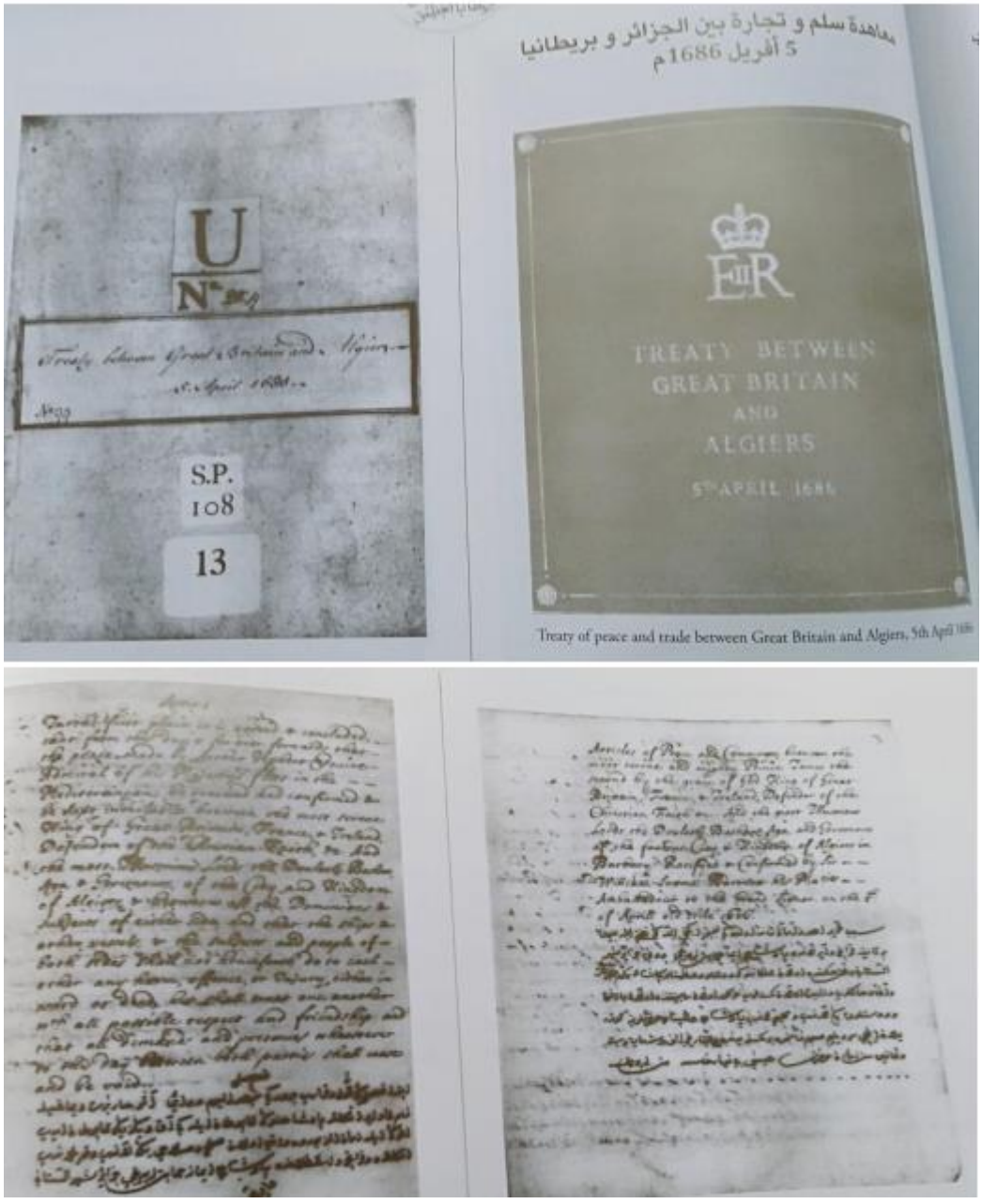

قائمة

البيبليوغرافيا

أولا : المصادر

1. ابن ميمون الجزائري محمد: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح : محمد بن عبد الكريم ، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1792م .
2. بن سحنون الراشدي ،أحمد بن محمد بن علي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، ط 1،عالم المعرفة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
3. حمدان بن عثمان خوجة ،(المرآة)، تقديم وتعريب، الزبيري محمد العربي ،ط2، الشركة الوطنية لنشر والإشهار،الجزائر1982م.
4. شارل وليام: مذكرات وليام شارل ، قنصل امريكا في الجزائر (1816–1824 م)، ت ع ، ت ق، اسماعيل العربي، ش و ن ت، أحمد زبانة ، الجزائر، 1982م
5. العنتري محمد صالح: تاريخ قسنطينة، تح: يحي بوعزيز: عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
6. المحامي فريد بيك: تاريخ الدولة العلية، تح: إحسان عباس، دار النفائس، بيروت، 1981.

ثانيا:المصادر باللغة الأجنبية:

1. fray diego de haedo : histoire toi d'Alger, traduite et annote eparh-d de Gramont ,alger ,Adolphe Jourdan libraire éditer 4, place ,du gouvernement ,4,1981.
2. Haedo, F. D. Histoire des rois d alger jourdan, librair-editeur Haedo. (D. G. H.D, Éd.) alger:adolphe, 1881,

ثالثا: المراجع

1. إسماعيل زوليخة علواش، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال** ،ط1، دزاير أنفوا،الجزائر 2013م

2. إيقانون نيقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574 م، ط1، تر: يوسف عطاالله ، دار الفرابي، بيروت، لبنان،1988.
3. بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص10.
4. بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830م، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.
5. تابليت علي ، معاهدات الجزائر مع بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830م)،ج1،دار تالة لنشر والتوزيع، الجزائر2014م
6. تومسن جمس ، وآخرون، حضارة أوربا خلال عصر النهضة (ش،د،عب الرحمان زكي،1961م).
7. جون بوولف: **الجزائر وأوربا** ،تر وتعليق،أبو القاسم سعدالله،م و ك،الجزائر، 1986.
8. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر العام ،ط1،ج2، المطبعة المغربية بالجزائر1955م
9. رائيسي إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 16 م ، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007.
10. سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.
11. سعيدوني نصر الدين ، النظام المالي في الجزائر خلال العهد العثماني 1792-1830م ، ط3 ، دار البصائر للنشر والتوزيع، وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2012.
12. سعيدوني نصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999م .

13. سعيدوني نصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط2، دار البصائر، الجزائر ، 2008.
14. الصلابي علي محمد: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، الدار الإسلامية، القاهرة، مصر، 2001.
15. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830 م) د.ط، دار الهومة ، بوزريعة ، الجزائر، 2012م .
16. العسلي بسام: خير الدين بربروسا والجهاد في البحر (1470م-1547م) ، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1982.
17. عطا الله الجمل شوقي ، و عبد الرزاق إبراهيم عبد الله ، تاريخ أوربا من عصر النهضة حتى الحرب الباردة،المكتبة المصرية لتوزيع المطبوعات ،القاهرة 2000م.
18. غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، أول نوفمبر 1954 م، الجزائر ، 2007.
19. فارس محمد خير ، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، دمشق، 1969م .
20. فركوس صالح: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال ،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005، ص 176.**، تعريب وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
21. قنان جمال ، معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619م-1830م)، طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين ،الجزائر 2007م.
22. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر ، 1994

23. قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830 م)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

24. قنان جمال:**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

25. مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الاساطير والواقع، دار القصبة ، الجزائر، 2009.

26. الميلي مبارك محمد ،تاريخ الجزائر فب القديم والحديث،ج3،مكتبة البصائر الجزائرية ،الجزائر 1964م.

27. نايت بلقاسم مولود قاسم :شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ج1، ص81.

28. نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1986م.

29. نصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي،الجزائر في التاريخ العثماني، ج3، م و ك ، الجزائر ، 1984 ، ص66.

30. وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر ،تح ،تع، عبد القادر الزبادية، القصبة للنشر والتوزيع، 2006م.

31. يحي جلال ،المغرب العربي الكبير ،المكتبة الجامعية الحديث ،ط2،مصر1982م

32. ينظر: عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15- و18م ، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

ثالثا: المذكرات والأطروحات الجامعية

1. إبراهيم حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الإسكندرية، مصر، 1988م
2. إسماعيل توتة، علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال في القرن17م إلى القرن19م، أطروحة دكتوراه، علوم، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة- عين الدفلى، 2020م-2021م
3. بلقاسم قرباش ، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م-1830م)، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2016-2015م.
4. بليل رحمونة ، القناصل والقنصليات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة العثمانية(1518م-1830م)،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس،2010-2011م
5. بوحلوفة محمد أمين، إيالة الجزائر ومملكة إنجلترا ،دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، (1620-1827م)،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2018- 2019
6. حيمر صالح: التحالف الأوربي ضد الجزائر عم 1541م وتأثيراته الإقليمية والدولية، شهادة ماجستير كلية الأدب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، تخصص تاريخ الحدث المعاصر، 2006-2007.
7. خديجة حالة، الجاليات الأوربية في الجزائر إبان العهد العثماني(1700-1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أحمد دراية -أدرار،2013
8. عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر1985م

9. علي تابليت: العلاقات الجزائرية الامريكية (1776-1830م) أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006-2007م .

10. عليليش حبيبة، طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 926هـ-1246هـ/1511م-1830م، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر ، أبو القاسم سعدالله،2020م-2021م

11. قرباش بلقاسم، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م-1830م)، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2016-2015م

12. محمد الصالح طيباوي، علاقات الجزائر مع فرنسا واسبانيا في عهد الداي محمد عثمان باشا ، 1766-1791م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية ، الجزائر، 2014/2013م.

13. معطالله المختار: العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780-1830 م) ، رسالة ماجستير تخصص مشروع الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرن 19 م، جامعة جيلالي بيابس، الجزائر، 2014-2015.

رابعا: المجلات والمقالات

2- بن لحميسي مولاي : صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الاسبانية ،مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 11، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1974م

2- جمال قنان، نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوربية في العصر الحديث(1500-1830م)، مجلة المصادر ،العدد18

3- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"مجلة الأمير عبد القادر،ع24، الجزائر 2007م

4- زكريا جودي، دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن17م، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية (ASjP)، المجلد4،العدد01، جانفي 2022م

3- شافو رضوان ، المقدم عمر: نظرة حول الانشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة فيس للدراسات الانسانية والاجتماعية، م ج 1ع1 ، الجزائر ،جوان 2017.

4- شويتام أرزقي: طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519-1830م**مجلة التاريخ المتوسطي**. المجلد 04 العدد 01 شهر جوان .2022،

5- عبد القادر فكاير، إسماعيل توتة، جوازات السفر الجزائرية لدول بحر الشمال (1583-1830م)،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد(7)، العدد(02)، جوان2020م

6- عبد القادر فكاير، علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف

5- عقيب محمد السعيد: دور خير الدين بربروس في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات ، ع13، جامعة الوادي، الجزائر، 2012م.

7- كمال بن صحراوي، الصراع الإسلامي المسيحي، ومؤشراته في البحر المتوسط خلال القرن "16م"، مجلة الحضارة الإسلامية ،ع20-21، فيبراير2014،وهران

6- م عطلي حمد أمين ،سعيود ابراهيم:دور البحرية في العاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م من خلال المعاهدات والمراسلات، دراسة تحليلية أرشيفية، مجلة دراسات تاريخية ، م 10، ع 2، جامعة الجزائر2، الجزائر ، 2022.

7- نصيرة نواصر: لمحات عن الوضع التجاري في إيالة الجزائر اواخر العهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية ، مج 6، عدد 2، ديسمبر 2017.

8- ينظر: صالح بلقبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى ، منشوراتANOP ، الجزائر، دت .

المعاجم والقواميس:

1. عادل نويهض معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.
2. محمد بدوي: **قاموس اكسفورد المحيط**، أكاديميا انترناشيونال، بيروت، 2003--Al Muhit Oxford Stud Dictionary.
3. سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية مر: د.عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، السعودية ، 2000م
4. ينظر: أحمد سعيفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004 .

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الاعلام :

-أ-

- ابن سحنون الراشدي ص01
- ابراهيم باشا ص 28
- أحمد بن القاضي ص18.
- اسحاق الياس ص 11-14

-ج-

- جان دي لافوري ص 14
- جعفر باشا ص 15

-ح-

- حسن أغا ص 26-27.
- حسن باشا ص 15-24.

-خ-

- خير الدين ص 11-12-14-18-19-20-24-25

-ش-

- شارلوكان ص 14

-ع-

- عروج ص 11-12-13-14-15-16-17-18
- علج علي ص 24.

-ص-

- **صالح رايس ص 24-25-27**

-ف-

- فرنسوا الاول ص 14

-ق-

- القنصل براون ص 79
- القنصل توماس إيلان ص 80.
- القنصل واي جينات دي كيسر ص 86
- القنصل سورون ص 15

-م-

- الملك فرديناند ص 28-30
- الملكة اليزابيلا ص 28-30

-هـ-

- هنري الثامن ص 14

فهرس الأماكن:

-أ-

- الاندلس ص 9-47
- انجلترا ، ص 30-34-45-64-69-73-74-75-76-77-78-79
- استطنبول ص 52
- اسبانيا ص9-10-12-13-14-15-16-17-19-21-27-28-30-38-40-42-48-54-79-87

-ب-

- البرتغال ص 9
- الباستيون ص 55-60-63-67-70
- بجاية ص 10-13-18-27-69

-ت-

- تلمسان ص 10-16-17-24-26-27

❖ تونس ص 11-12-25-26-62-72-85.

-ج-

❖ الجزائر ص7-10-12-15-18-19-20-21-22-25-26-32-33-34-35-36-37-39-42-44-46-47-48-50-51-52-53-55-56-57-59-60-61-62-63-64-65-68-70-71-72-74-75-76-78-79-80-81-82-83-84-85-87-88-89-90.

❖ جيجل ص 13-14-16-37

❖ جربة ص 14-

-د-

❖ الدولة العثمانية ص 9-18-19-26-32-33-39-48-61-77-85

-ع-

❖ عنابة ص 37-57

-غ-

❖ غرناطة ص 9

-ش-

❖ شرشال ص 15

-ط-

❖ طرابلس ص 26-80-84.

❖ طنجة ص 79.

-ف-

❖ فرنسا ص 23-24-30-34-35-37-46-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-67-68-70-71-72-73-86.

-ق-

❖ قسنطينة ص 22.

-هـ-

❖ هولندا ص 45-64-66-69-73-83-85-86-87-88-89-90

-و-

❖ وهران ص10-18-25

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تشكرات	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	1-5
الفصل التمهيدي: واقع العلاقات الجزائرية الاوروبية في القرن 16 م	06
المبحث الأول: تعريف المعاهدات والاتفاقيات	08
المبحث الثاني: التواجد العثماني في الجزائر	09
المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الاوروبية في أواخر القرن 16	13
الفصل الاول: نظرة عامة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 17م د	17
المبحث الأول: مظاهر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية	18
المبحث الثاني: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية للجزائر في العهد العثماني	24
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوربية خلال القرن17م	28
الفصل الثاني: المعاهدات بين الجزائر الدول الأوربية خلال القرن17م	32
المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية الفرنسية	34
المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية	57
المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية الهولندية	68
خاتمة	74
الملاحق	78-81
البيبليوغرافيا	82-90
فهرس الأعلام والأماكن	92-93
-الفهرس	95
-الملخص	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: العلاقات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن 19م قراءة في ظروفها ومحتواها

إعداد الطلبة:

1- جمال مرهون رقم التسجيل: 075106588

2- حمزة رحماني رقم التسجيل: 085011123

القسم: التاريخ **الشعبة:** تاريخ **التخصص** تاريخ الجزائر الحديث (1830-1919م)

إشراف: د. عمر لوضرية **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الإلكتروني:
Face book : https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/ الفايسبوك:
Tél / Fax : + 213 35 35 3044 هاتف / فاكس:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): جمال مرهون

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم):

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 202971058

الصادرة بتاريخ : 2018/05/24 عن دائرة : بلدية أولاد دي المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 075106588

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر والدول الأوربية خلال القرن 17م قراءة في ظروفها ومحتواها.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/12

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): رفدي حمزة

الصفة(طالب, ~~استاذ باحث~~, ~~باحث دائم~~):

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109801022010210007

الصادرة بتاريخ : 2016-11-27 عن دائرة : بوسعادة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: تاريخ

تخصص: تاريخ حديث تحت رقم التسجيل: MN2892023230851011123

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(~~مذكرة التخرج~~, مذكرة ماستر' ~~مذكرة ماجستير~~' اطروحة ~~دكتوراه~~) .

عنوانها: المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الأوربية في القرن 17م دراسة في ظروفها ومحتواها

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/12

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة محتوى العلاقات الجزائرية الأوربية خلال القرن 17م ،وكما تهدف الدراسة إلى معرفة محتوى المعاهدات الجزائرية الأوربية خلال القرن17م،ومضمونها وكيف كانت من كل النواحي والجوانب من خلال تحليلها وتقديم قراءة عامة حولها وحول أهدافها، وكيف كان وضع الجزائر خلال تلك الفترة ، كما تهدف الدراسة إلى معرفة أوضاع الجزائر في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن 17م، وأهم الأسس التي قمت عليها سياسة الجزائر خلال الفترة العثمانية، إلا أن لدراسة تبقى مجرد محاولة بسيطة للإثراء البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: المعاهدات ، الصراع البحري، الجزائر العثمانية

Study summary

The study aims to know the content of Algerian-European relations during the 17th century, and the study also aims to know the content of the Algerian-European treaties during the 17th century, and their content and how they were in all respects and aspects by analyzing them and providing a general reading about them and about their objectives, and how was the situation of Algeria during that period, the study also aims to know the conditions of Algeria in the Mediterranean during the 17th century, and the most important foundations on which Algeria's policy was based during the Ottoman period, but the study remains just an attempt Simple to enrich scientific research.

بحمد الله